وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم المالية والمحاسبة

الموضوع:

دور التدقيق الداخلي في تعزيز اكتشاف وتحديد المخاطر لدى المؤسسة الاقتصادية
-دراسة حالة مؤسسة باتيمتال هياكل الغرب بولاية عين الدفلى-

مذكرة لنيل متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وتدقيق

من إعداد:
- أمال يخلف
- لويزة لعواس

أمام اللجنة المشكلة من الأساتذة:

أ. نبيل قابلي أستاذ محاضر (ب).....رئيسا.

أ. فارس سعيدي أستاذ مساعد (أ).....مشرفا ومقررا.

أ. حمزة الجيلالي تومي أستاذ مساعد (ب) .....ممتحنا.

السنة الجامعية: 2020/2019

الإهداء:

إلى التي لم تحملني في رحمها يوما، لكنها حملتني في قلبها

دهرا منبع الطيبة والرحمة "جدتي رحمها الله"

إلى من أتيا بي إلى الحياة وعملا على راحتي وسارا بي إلى

درجات العلم

أمي الطيبة التي جعلت الجنة تحت أقدامها "دليلة"

أبي الذي أفتخر بحمل اسمه ودمه مادامت حية، وعلى ما رباني

كنت دوما وفيه "عبد القادر".

إلى الأميرات اللاتي تقاسمت معهن أيام حياتي؛

أخواتي كل باسمها.

إلى الذي صنع البهجة والفرحة في حياتي؛

الصغير "أدم".

إلى كل من جعل لي مكانا في قلبه وأحبني زوجي العزيز

أمال

الإهداء:

أهدي ثمرة بحثي هذا إلى والدي

..... أمي الحنونة وأبي الغالي .....

إلى أختاي العزيزتان

.....إيمان وأحلام.....

إلى كل فرد من عائلتي قدم لي الدعم بشكل أو بآخر

إلى كل أستاذ رافقنا طيلة مسارنا الجامعي

لويزة

شكر وعرفان

نشكر الله ونحمده على نعمه التي مدنا بها ومنها نعمة العلم، ونشكر سبحانه على توفيقنا في إنجاز هذا العمل المتواضع، كما نتقدم بالشكر إلى الأستاذ المشرف "سعيدي فارس" الذي كان لنا خير مرشد وموجه لنا، والذي سهر على إمدادنا بكل ما هو نافع وخادم لموضوع بحثنا، رغم الظروف التي حالت دون تواصلنا معه بشكل مباشر.

كما نشكر كل من ساهم وساعد في إنجاز هذا البحث من قريب أو من بعيد

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الملخص:

يعتبر التدقيق الداخلي من الوظائف الأساسية في المؤسسة التي تعتمد عليه الإدارة العليا ومختلف المصالح والأقسام كمصدر للمعلومات والبيانات التي تتميز بالمصداقية والجودة وهنا يمكن القول أن الدراسة تهدف إلى معرفة دور التدقيق الداخلي في الحد من الأخطاء وذلك بشكل دائم باعتبار أساس أعمال المؤسسة هو نقطة البداية لأي نشاط في المؤسسة ويتضح دور التدقيق الداخلي في إضافة المصداقية للمعلومات والبيانات المالية التي تقوم على أساسها عملية تسيير المؤسسة، حيث يمثل التدقيق أهمية كبيرة على المستوى الداخلي إذ يساعد في خلق الثقة بين مصالح المؤسسة والإدارة العليا باعتبار المرجع الأساسي للمعلومات الدقيقة لتسيير المؤسسة.

الكلمات المفتاحية: التدقيق الداخلي، المخاطر، إدارة المخاطر.

Abstract :

The Internal Audit is one of the most important and significant fonction of any mtitustion on which each department deperds on it as a credible saurce of information our stady ains to distignish the role of the intemal Au dit in decrea king in stakes.

Keeping in minds that the majer administration is the one who manage the operation of the termal Audit control and its the starting point of any institution the role of the internal Audit is edding credibility to the data on which the function of institution is bansed besides.

The imtemal Audit has a hya importance in evaluating different control methods used by institutions

All in all our study concluded that the internal penention helpe in creating and developing a strong relation slip between simtitutions and the major administration became this later is the kasic since of data that mange institution kevwords:

Internal Audit, Intermal Auditor, Risk, Risk management

الفهرس

فهرس المحتويات	الصفحة
الإهداء	I
شكر وعرفان	II
ملخص	III
الفهرس	V
قائمة الجداول	VI
قائمة الأشكال	VI
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري للتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر	
المبحث الأول: ماهية التدقيق الداخلي	06
المطلب الأول: عموميات حول التدقيق الداخلي	06
أولا: لمحة تاريخية عن التدقيق الداخلي	06
ثانيا: مفهوم وخصائص التدقيق الداخلي	07
ثالث: أهمية وأهداف التدقيق	08
المطلب الثاني: وظائف وأنواع التدقيق الداخلي ومعاييره	10
أولا: وظائف التدقيق الداخلي	10
ثانيا: أنواع التدقيق الداخلي	11
ثالثا: معايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي	12
المطلب الثالث: مفهوم نظام الرقابة الداخلية وعلاقتها بالتدقيق الداخلي	15
أولا: مفهوم نظام الرقابة الداخلية	15
ثانيا: أنواع الرقابة الداخلية	15
ثالثا: علاقة التدقيق الداخلي بنظام الرقابة الداخلية	16
المبحث الثاني: إدارة المخاطر وعلاقتها بالتدقيق الداخلي	18
المطلب الأول: مدخل مفاهيمي في إدارة المخاطر	18
أولا: تعريف المخاطر	18
ثانيا: أنواع المخاطر	19
ثالثا: تعريف إدارة المخاطر	21
رابعا: أهمية وأهداف إدارة المخاطر	21

المطلب الثاني: وظيفة إدارة المخاطر	24
أولا: أدوات وقواعد إدارة المخاطر.	24
ثانيا: مراحل عملية إدارة المخاطر في الشركة	25
المطلب الثالث: دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر	26
أولا: ماهية التدقيق الداخلي في ظل إدارة المخاطر	26
ثانيا: أهمية التدقيق الداخلي في ظل إدارة المخاطر.	27
ثالثا: العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر	28
رابعا: دور التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر	29
المبحث الثالث: تحليل ومناقشة الدراسات السابقة	31
المطلب الأول: الدراسات السابقة.	31
أولا: الدراسات السابقة باللغة العربية	31
ثانيا: الدراسات باللغة الأجنبية	32
المطلب الثاني: أوجه التشابه وأوجه الاختلاف	33
الفصل الثاني: دور التدقيق الداخلي في اكتشاف الأخطاء لدى مؤسسة باتيمتال	
المبحث الأول: الإطار العام لمؤسسة المباني الصناعية والنحاس	39
المطلب الأول: ماهية مؤسسة المباني الصناعية والنحاس وتعريفها	39
أولا: مفهوم مؤسسة المباني الصناعية والنحاس	39
ثانيا: نشأة شركة المباني الصناعية والنحاس	40
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لشركة BATIMETAL	40
المطلب الثالث: مهام ونشاطات مؤسسة المباني الصناعية والنحاس	46
المبحث الثاني: تحليل مؤشرات التوازن المالي لمؤسسة باتيمتال	47
المطلب الأول: عرض وتحليل تطور عناصر الميزانية لسنوات (2014-2015-2016)	47
المطلب الثاني: حساب وتحليل مؤشرات التوازن المالي	49
المطلب الثالث: ملخص حول المؤسسة.	54
خاتمة	58
قائمة المراجع	61

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	أهداف إدارة المخاطر	23
02	الدراسات السابقة	33
03	عرض الميزانية المالية المختصرة	47
04	دراسة تطور ميزانية والوزن النسبي السنوات	48
05	رأس المال العامل الخاص	50
06	رأس المال الإجمالي	51
07	رأس المال العامل الإجمالي الأجنبي	52
08	حساب رأس المال العامل	53
09	حساب الخزينة	54
10	مؤشرات التوازن المالي	**55**

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	العلاقة بين التدقيق الداخلي والرقابة	16
02	دور وظيفة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر	30
03	الهيكل التنظيمي لشركة باتيمتال	41

مقدمة

في الفترة الأخيرة، ازداد اهتمام الشركات والمؤسسات والدول المتقدمة بالتدقيق الداخلي وقد تمثل هذا الاهتمام في نواحي متعددة أبرزها، إنشاء إدارات مستقلة التدقيق الداخلي من قبل الشركات ودعمها بالكفاءات البشرية التي تمكنها من تحقيق الأهداف بالكفاءة والفعالية المطلوبة.

كما يعتبر التدقيق الداخلي أحد أهم الأنشطة داخل المؤسسات فهي أداة من أدوات القيادة لما تقدم من خدمات الإدارة العليا عن طريق تقييمها الدائم والموضوعي والمحايد لمختلف الأنشطة كما أن دورها الاستشاري يساعد المؤسسات على خمسين عملياتها فلم يعد دور التدقيق الداخلي يقتصر على الفحص والتقنية الأنظمة التدقيق الداخلي في المؤسسات في الوقت الراهن ونتيجة التغيرات بأنظمة إدارة المخاطر.

إن معرفة المخاطر وتقويمها وإدارتها هي من العوامل الرئيسة في نجاح المؤسسات الاقتصادية وازدهارها وتحقيقها لأهدافها فإذا كان الدخول في المخاطرة المقصودة به الحصول رباح أعلى فإن عدم إدارة هذه المخاطر بطريقة علمية صحيحة قد يؤدي إلى فقدان العوائد والفشل في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة.

إن الهدف إدارة المخاطر هو التأكد من أن نشاطات المؤسسة وعملياتها لا تتعرض لخسائر غير مقبولة ومراقبة الأخطاء ومتابعتها بهدف الكشف المبكر عن أية انحرافات وتجاوز لسقوف الأخطار المحددة من قبل الإدارة العليا وتخفيض الأخطار التي قد تتعرض لها المؤسسة لإلى أدنى مستوى ممكن من هنا تبرز أهمية التدقيق الداخلي في تزويد المؤسسات الاقتصادية بالمعلومات والتقارير التي تؤكد أن الأخطار التي تتعرض لها هذه الأخيرة قد تم فهمها وإدارتها بطريقة ملائمة في إطار التغيرات الديناميكية في المؤسسة وكل ما يحيط حيث أصبح التدقيق الداخلي مصدرا استشاريا وتوجيها يساعد في تحمل مسؤولية أدارة المخاطر وتقليل المخاطر إلى حدود مقبولة فالهدف المنتظر تطبيق تقنية التدقيق الداخلي في المؤسسات إذن، هو ضمان التحكم في كل المخاطر بشكل يسمح بالتنبؤ والكشف للأخطاء.

- **إشكالية الدراسة:**

ومن مجمل ما سبق فإن التساؤل الأساسي الذي نحاول الإجابة عليه من خلال هذه الدراسة يتمثل في:

ما مدى أهمية التدقيق الداخلي في تعزيز واكتشاف الأخطاء لدى مؤسسة باتيمتال هياكل غرب؟

الأسئلة الفرعية:

بغرض إحاطة بجوانب الموضوع ومعالجة الإشكالية تم صياغة الأسئلة التالية:

- هل هناك علاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر؟
- هل هناك دور للتدقيق الداخلي في الاستجابة للمخاطر؟
- هل تساهم أنشطة الداخلي بإدارة المخاطر؟

فرضيات الدراسة:

بهدف الإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية اعتمدنا على الفرضيات الآتية:

- هناك علاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر.
- هناك دور للتدقيق في الاستجابة للمخاطر.
- تساهم أنشطة التدقيق الداخلي المخاطر.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في أهمية دور التدقيق الداخلي المخاطر في المؤسسات الاقتصادية التي أصبحت من الأدوات التي تسهم في ضمان الفضاء على نقاط الضعف التي تمس أنظمة إدارة المخاطر والمساهمة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف منها:

- التعرف على دور وظيفة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية.
- العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر.
- تساهم وظيفة التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر لدى مؤسسة باتيمتال.
- التعرف على أهم المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة الاقتصادية ودور المدقق الداخلي في الحد منها.

أسباب ودوافع اختيار الموضوع:

هناك نوعين من الأسباب هما:

أ- الأسباب الموضوعية:

- يندرج موضوع البحث ضمن مجال التخصص.
- يعتبر البحث في هذا الميدان من بين مواضيع المناقشات التي تطرح حاليا على مستوى المحلي والدولي.

ب- أسباب ذاتية:

ت-الرغبة في الاطلاع على الموضوع ومواصلة البحث وعمل في هذا المجال.

ث-الميول الشخصي للإلمام بجوانب الموضوع وزيادة المعرفة.

حدود الدراسة:

أ- حدود موضوعية:

بهدف معالجة إشكالية المقترحة والوصول إلى الأهداف الدراسة اعتمدنا في تحليل موضوع دور التدقيق الداخلي في تعزيز اكتشاف الأخطاء لدى المؤسسة الاقتصادية وبذلك بدراسة موضوع على مستوى باتيمتال.

ب- حدود زمنية:

امتدت هذه الدراسة من 20 فيفري 2020 إلى 15 أكتوبر 2020.

ت- حدود مكانية:

اقتصرت هذه الدراسة على شركة باتيمتال لهياكل الغرب الواقعة بولاية عين الدفلى.

منهج الدراسة:

يعتبر المنهج مختلف الخطوات المعتمدة من قبل الباحث في إعداد البحث وذلك للوصول إلى النتائج والأهداف الموضوعية والإجابة على إشكالية الدراسة وإثبات أو نفي صحة لفرضيات استخدمنا المنهج الوصفي في تتبع وتفحص مراحل التدقيق الداخلي مع الاعتماد على أسلوب التحليلي.

أدوات الدراسة:

اعتمدنا في هذه الدراسة على دراسة حالة لشركة باتيمتال هياكل الغرب.

صعوبات الدراسة.

- كثرة الإضرابات
- صعوبة الحصول على معلومات الموثقة من طرف الشركة.

هيكل الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى الفصل الأول يتمثل في الإطار النظري لدور الرقابة الداخلية في اكتشاف الأخطاء حيث تضمن ثلاثة مباحث المبحث الأول تحت عنوان ماهية التدقيق الداخلي والمبحث الثاني تحت عنوان إدارة المخاطر وعلاقتها بالتدقيق الداخلي والمبحث الثالث عبارة عن دراسات سابقة في حين أن الفصل الثاني يعبر عن دور التدقيق الداخلي في تعزيز واكتشاف الأخطاء لدى المؤسسة حيث قد يشمل إطار عام حول المؤسسة محل التربص.

الفصل الأول

الإطار النظري للتدقيق الداخلي

يؤدي التدقيق الداخلي دورا مهما من خلال الكشف عن مختلف التفاصيل والعمليات والأنشطة التي تقوم بها المؤسسة كما أنها تعتبر أحد الأنظمة الرقابية الموجودة بها لأنها تعمل على تطوير نظام الرقابة للمؤسسة بصفة عامة.

تعتبر الأخطار صفة مميزة لكل نشاط تقوم به المؤسسة فقد أولت هذه الأخيرة إدارتها بالشكل الذي يسمح بتقليل الخسائر وتجنبها في المستقبل وإدارة المخاطر هي حماية لمختلف الأطراف المعرضة للخطر من خلال اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب.

يعمل التدقيق الداخلي كونه أهم وظيفة للتدقيق في المؤسسة على إكتشاف الأخطار وتحليلها وقياسه والتعرف على أساليب مواجهتها فهو بذلك يقوم على ما يقدمه المدقق الداخلي من معلومات وتفاصيل.

إن أهمية التدقيق الداخلي في المؤسسة ودوره في تسيير المخاطر دفعنا لأن نخصص هذا العمل للدراسة النظرية لكل من التدقيق الداخلي واكتشاف وتسيير المخاطر وكذا العلاقات بينهما، ولقد قسمنا إلى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: ماهية التدقيق الداخلي

المبحث الثاني: إدارة المخاطر وعلاقتها بالتدقيق الداخلي.

المبحث الثالث: تحليل ومناقشة الدراسات السابقة.

المبحث الأول: ماهية التدقيق الداخلي.

اعتبر البعض أن التدقيق الداخلي الركيزة الأساسية في هيكل الرقابة الذي ينهض من المسؤولية التحقق من القدرة بقية أدوات الرقابة على حماية المالية للأصول والتأكد من سلامة البيانات المالية وتشجيع الالتزامات بالسياسات الإدارية ورفع الكفاءة التشغيلية، حيث سيحتوي هذا المبحث على المعلومات أكثر تفصيلا يخص التدقيق الداخلي.

المطلب الأول: عموميات حول التدقيق الداخلي.

لقد مر التدقيق الداخلي بعمليات تطور متلاحقة أدت بدرجة أساسية إلي توسيع نطاقه بشكل سمح له المشاركة بشكل أكبر من خدمة المؤسسة التي يكون موجودا ضمنها.

قبل الحديث عن مفهوم التدقيق الداخلي أهميته أهدافه أنواعه خصائصه نتطرق إلى تاريخ التدقيق الداخلي.

أولا: لمحة تاريخية عن التدقيق الداخلي:

يرى المؤرخون أن التدقيق الداخلي يعود إلى أكثر من ستة ألاف السنة مضت ، حيث يعتقد بوجود دليل على أن هناك أنظمة رسمية التسجيل والتحقيق، كانت تستخدم في ذلك الوقت، يلاحظ تعدد وتنوع أشكال ومجال التدقيق، فقط انحصرت أهدافه في المراحل الأولية في اكتشاف الأخطاء والغش والتلاعب، وضاق نطاقه في العمليات المالية ليصبح أعم وأوسع لإجراء وسائل إيصال النتائج.

ترجع بداية الاهتمام بالتدقيق الداخلي إلى إنشاء معهد المدققين الداخليين (IIA) (Ouditors institue of intenal) في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1941 وهذه الخطوة يمكن اعتبارها الخطوة الأساسية في مجال التجسيد المهني للتدقيق الداخلي، حيث يساهم منذ إنشائه في تطوير التدقيق الداخلي واتساع نطاق الانتفاع بخدماته وقد عمل المعهد على تدعيم وتطوير التدقيق الداخلي عن طريق بذل الجهود المختلفة حيث تم في عام 1947 إصدار أول قائمة تتضمن مسؤوليات التدقيق الداخلي الصادرة عن (IIA) معهد المدققين الداخليين، وفي عام 1957 تم إصدار أول قائمة معدلة لمسؤوليات التدقيق الداخلي.

عام 1964 تم اعتماد دليل تصريف التدقيق الداخلي على أنه مراجعة للأعمال والسجلات، تتم داخل المؤسسة بصفة مستمرة أحيانا وبواسطة موظفين متخصصين في هذا الغرض ويختلف نطاق وأهداف التحقيق الداخلي كثيرا في المؤسسات المختلفة وقد تميز خاصة في المؤسسات الكبرى إلى أمور متعددة لا تتعلق مباشرة بالنواحي المالية.

وتعتبر أحد الجهود الفعالة لمعهد التدقيق الداخلي على صعيد التطور المهني للتدقيق الداخلي قيامه بوضع مجموعة من معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي حيث تم تشكيل لجان 1974 لدراسة واقتراح إطار متكامل لمعايير الأداء المهني الأداء المهني في التدقيق الداخلي وفي عام 1977 انتهت اللجان من أعمالها وقدمت تقرير نتائج دراستها، وتم التصديق النهائي على هذه المعايير في المؤتمر الدولي السابع والثلاثين في سان فرانسيسكو عام 1978 وبحق فإن هذه المعايير التي تم إقرارها من غالبية ممارسي المهنة وروادها ممثلين في المعهد التدقيق الداخلي والجهات التابعة له تعد بمثابة ولادة وبزوغ مهنة جديدة.[1]

[1]– خلف عبد الله الواردات، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية، ط1، مؤسسة الوراقة للنشر والتوزيع عمان، 2006، ص ص 30-31.

عرف التدقيق الداخلي حينها على أنه وظيفة تقويم مستقلة يتم إنشاؤها داخل المؤسسة لفحص وتقويم أنشطتها المختلفة، وهدف التدقيق الداخلي هو مساعدة أعضاء التنظيم في تنفيذ مسؤولياتهم بفاعلية وذلك بتزويدهم بيانات المعلومات التحليلية وعمل الدراسات وتقديم المشورة والتوصيات المناسبة بصدد الأنشطة التي يتم تدقيقها.

عام 1988 وفي الأردن أصدرت هيئة الأوراق المالية تعليمات بالإفصاح والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق للعمل بها اعتبارا من 1998/09/01 والمتضمن الاستجابة والمواكبة لتطور التدقيق الداخلي والطلب من الشركات المساهمة تشكيل لجان تدقيق من أعضاء المجلس الإدارة لتشرف على تدقيق الداخلي.

في عام 1996 تم إصدار دليل أخلاقيات مهنة التدقيق الصادر عن (IIA) تم صياغة دليل جديد لتحريف التدقيق الداخلي في عام 1999 من قبل المعهد على أنه نشاط نوعي واستشاري وموضوعي مستقل داخل المؤسسة مصمم لمراجعة وتحسين انجاز هذه الأهداف من خلال التحقق من إتباع السياسات والخطط والإجراءات الموضوعية واقتراح التحسينات اللازمة إدخالها حتى تصل إلى درجة لممارسة مهنة التدقيق الداخلي وتم تعريف التدقيق الداخلي على أنه نشاط تأكيدي مستقل وموضوعي ونشاط استشاري مصمم لإضافة قيمة للمؤسسة ولتحسين عملياتها، وهو يساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها بالإيجاد المنهج منظم ودقيق لتقييم وتحسين فاعلية عمليات إدارة خطر الرقابة والتوجيه (التحكم).

ثانيا: مفهوم وخصائص التدقيق الداخلي:

1-مفهوم التدقيق الداخلي

للتدقيق الداخلي عدة تعاريف منها:

- عرف بأنه نشاط تقيمي مستقل تقوم به الإدارة أو قسم داخل المؤسسة مهمته فحص الأعمال المختلفة في المجالات المحاسبية والمالية والتشغيلية وتقييم الأداء الإدارات والأقسام في هذه المؤسسة، وذلك كأساس لخدمة الإدارة العليا كما أنه رقابة الإدارية تؤدي عن طريق قياس وتقييم فعالية الوسائل الرقابية الأخرى. [1]

- عرفه المجمع المراجعين الداخلين بالولايات المتحدة الأمريكية على أنه " وظيفة يؤديها موظفين من داخل المؤسسة وتتناول الفحص الانتقادي للإجراءات والسياسات والتقييم المستمر للخطط والسياسات الإدارية والإجراءات الرقابة الداخلية، وذلك بهدف التأكد من تنفيذ هذه السياسات الإدارية والتحقق من أن مقومات الرقابة الداخلية ومعلوماتها سليمة ودقيقة وكافية. [2]

- عرف أيضا بأنه نشاط مستقل وموضوعي يمنح للمؤسسة درجة من السيطرة على عملياتها ويساعدها على تحقيق أهدافها من خلال عملية التقييم وتقديم اقتراحات لتعزيز فعاليتها. [3]

---

[1] وجدي حامد حجاري، أصول المراجعة الداخلية، مدخل علمي تطبيقي، دار تعليم جامعي، مصر، 2010، ص11

[2] محمد السيد سرايا، أصول المراجعة والتدقيق الشامل، الإطار النظري المعايير والقواعد مشاكل تطبيق العمل ، مكاتب الجامعي الحديث، مصر، 2008، ص128.

[3] Kharlassi Reda,Les opplications de L'audit Interme,editions Houma, Alger'2010,pp48-49.

– كما عرف على أنه: وظيفة تقييمية مستقلة تنشأ داخل تنظيم معين بفرض فحص وتقييم الأنشطة التي يقوم بها هذا التنظيم، ويهدف التدقيق الداخلي إلى مساعدة الأفراد داخل التنظيم للقيام بمسؤولياتهم بدرجة عالية من كفاءة وذلك عن طريق توفير التحليل، التقييم، التوصيات، المشورة والمعلومات التي تتعلق بالأنشطة التي تتم مراجعتها".[1]

من خلال التعاريف السابقة نجد أن التدقيق الداخلي هدفين أساسين هما.

– التحقق من مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات وسائر الرقابة الداخلية، لمصرح بها في المستويات الإدارية المختلفة.

– التحقق من مدى كفاءة وفعالية أداء الإدارات والأقسام المختلفة وبصفة عامة يمكن القول بأن التدقيق الداخلي عبارة عن نشاط تقييم مستقل يقوم بت شخص من داخل المؤسسة من أجل إيذاء الرأي حول صحة وسلامة الدفاتر والسجلات المحاسبية ومدى فعالية الأنظمة والإجراءات التسييرية القائمة في المؤسسة.

2-خصائص التدقيق الداخلي:

ومن خلال التعاريف السابقة نجد أيضا أن لعملية التدقيق الداخلي عدة خصائص وهي:

– تأكيدية.

– تطمئن الإدارة العليا بالمخاطر التي تواجه المؤسسة، مما يساعد في السيطرة على هذه المخاطر في الوقت المناسب.

– الاستشارية: تقدم الإدارة المؤسسة كل الدراسات والاستشارية والاقتراحات اللازمة لاتخاذ القرارات المناسبة.

– مستقلة: أي أنها وظيفة مستقلة عن كل الوظائف الأخرى بالمؤسسة ومرتبطة بالإدارة العليا فقط.

– موضوعية: أن يؤدي المدقق الداخلي مهامه بأداء جيد وموضوعي.

ثالثا: أهمية وأهداف التدقيق الداخلي:

1-أهمية التدقيق الداخلي:

زادت أهمية التدقيق الداخلي وقتنا حالين في الشركات بصورة ملحوظة وذلك لمجموعة من الأسباب أهمها: [2]

– زيادة حجم المشروعات التعقيد في أنظمتها الإدارية والإنتاجية، زيادة عدد الشركات المتعددة الجنسيات وانتشار فروعها في العديد في البلدان وما رفق ذلك من تعقيدات في أنظمتها المالية والمحاسبية.

– ولقد بينت لجنة الاتحاد الدولي المحاسبين (IFAC) عند إصدار المعايير في عام (2002) إن أهمية التدقيق الداخلي تتمثل في نقاط التالية:

– يساعد مدققو الحسابات على الحفاظ على أمانة وكفاءة البيانات المالية المقدمة إلى المؤسسات المالية وذلك كدعم جزئي للقروض وحاملي الأسهم للحصول على رأس المال.

---

[1] فتحي رزق الله السوافري، أحمد عبد المالك محمد، دراسات في الرقابة والمراجعة الداخلية، الدار الجامعة، مصر، 2003/2002ن ص ص 81-82.

[2] المؤسسة العامة لتعليم الفني والتدريب المهني والادارة العامة لتصميم وتطوير المناهج، كتاب مراجعة ورقابة الداخلية، المملكة العربية السعودية، ص 51.

– يعمل المدراء الماليون في الإدارات المالية والمختلفة في المؤسسات ويساهمون باستغلال موارد والمؤسسات فعالية وكفاءة.

– يساعد في وضع قرارات المالية.

– كما ازادات أهمية مع التوسع في الأنشطة التي تقوم بها المنشآت وسعيها المستمر إلى تقويم هذه الأنشطة وتطويرها ورفع كفايتها الإنتاجية وأيضا نظرا للخدمات التي تقدمها وظيفة المراجعة الداخلية للإدارة والممثلة في: [1]

– خدمات وقائية: التأكد من وجود الحماية كافية للوصول، وحماية السياسات والخط من الانحراف عند التطبيق.

– خدمات التقويمية: قياس وتقويم فعالية أنظمة الرقابة الداخلية، ومدى الالتزام بالسياسات الإدارية .

– خدمات التطويرية: تقديم الاقتراحات وتحسين الأنظمة داخل المنشأة.

2-أهداف التدقيق الداخلي:

1) هدف الحماية:

حيث يتم القيام بالأعمال الفحص والمطابقة بين الأداء الفعلي والمعايير الموضوعية مسبقا لكل من:

– سياسات الشركة

– الإجراءات المحاسبة

– نظم الضبط الداخلي

– قيم المنشأة

– أنشطة التشغيل

بهذا فإن التدقيق الداخلي يساعد على اكتشاف وتحديد الانحرافات وأخذها في عين الاعتبار أثناء أداء الأنشطة وفي المراحل اللاحقة.

ويشمل هذا الهدف أيضا المحافظة على سلامة الأمور التالية وضمان تطبيقها أصول الشركة بمختلف أنواعها، النظم الإجراءات المالية والمحاسبية، السياسات والخطط المعتمدة في الشركة، السجلات والمستندات والملفات العادية والإلكترونية المعتمدة في الشروع نظام الضبط الداخلي...الخ.

2) هدف البناء والتطوير:

يعنى اقتراح الخطوات المناسبة لتصحيح النتائج الفحص والمطابقة (الانحرافات) وتقديم النصح للإدارة، وعلى ذلك يعمل المراجع الداخلي بالإضافة إلى مراجعة تدقيق المحاسبية والمالية إلى:

– تحقيق مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات والخطط الموضوعة

– التحقق من مدى سلامة إجراءات حماية الأصول

– اقتراح بتحسين وتطوير الأداء.

[1] فتحي رزق الله السوافيري وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص46.

فالهدف الأساسي من التدقيق الداخلي هو مساعدة أعضاء الإدارة في تنفيذ مهامهم ومسؤوليتهم بقيام المراجع الداخلي بعمليات الفحص والتقييم وإعطاء نصائح للإدارة وتعاليق حول العمليات التي تتم مراجعتها، قصد إدخال التحسينات والتصحيحات اللازمة لضمان الأداء الأمثل.

المطلب الثاني: وظائف وأنواع التدقيق الداخلي ومعاييره

أولا: وظائف التدقيق الداخلي: [1]

يهدف التدقيق الداخلي إلى تأكد من صحة وسلامة ومصداقية الدفاتر والسجلات المحاسبية ومدى فعالية الأنظمة التسييرية القائمة في المؤسسة وهذا لا يكون إلا من خلال القيام بالوظائف التالية:

أ- **الفحص:** يشمل الفحص السجلات والدفاتر المحاسبية ومراقبة الأصول والتحقق من النقارير المالية، وأيضا يقوم المدقق الداخلي بزيارة الفروع المختلفة للمؤسسة ، وكما يمتد الفحص والتحقق إلى التقارير المستخرجة من سجلات المشروع، حيث تعتمد الإدارة إلى حد كبير على المعلومات والبيانات الواردة في هذه التقارير لتسيير النواحي التشغيلية واتخاذ القرارات التي تكون سليمة إذا كانت مبنية على تقارير صحيحة ومن أمثلة الفحص نجد قيام المدقق بمقارنة أرقام التقارير بالمعلومات المستخرجة منها التأكد من القيود المسجلة.

ب- **التقييم:** إن الفحص السجلات المحاسبية والتقارير يمنح للمدقق الداخلي المقدرة للحكم على مدى قوة النظام الموضوعي ونقاط الضعف فيه، وعلى هذا يستطيع أن يقيم النظام ويقترح التعديلات المناسبة عليه، من خلال التقييم يستطيع المدقق الداخلي أن يوفر للإدارة ما يلي: [2]

- المعلومات كافية والدقيقة
- المحافظة على مواردها من الضياع أو السرقة أو الإهمال
- تقييم العمل لجميع الإدارات.

ج- **مراقبة التنفيذية:** أن تكون السياسات الموضوعة والإجراءات التنظيمية والرقابية ذات قيمة إلا إذا اتبعت فعلا، وعلى هذا فإن من أعراض التدقيق الداخلي مراقبة تطبيق النظم والسياسات الموضوعة ويكون هذا من خلال ملاحظة وفحص السجلات والتقارير المعدة والتأكد من أن العمل قد تم كما هو مرسوم.

1-خدمات التدقيق الداخلي:

يقدم التدقيق الداخلي عدة خدمات داخل المؤسسة من أهمها ما يلي:

- خدمات وقائية: وهي عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي يضعها المدقق الداخلي في المؤسسة لتحقيق الحماية كاملة للأصول والممتلكات من السرقة والاختلاس، وحماية السياسات المختلفة في المؤسسة من تحريفها أو تغيرها دون مبرر.

[1] عبد الفتاح السحن ، سمير كامل، الرقابة والمراجعة الداخلية ، الدار جامعة الجديدة، مصر، 2001، ص213.

[2] مرجع سبق ذكره ،ص ص 218-220.

– خدمات تقيمية: تتمثل في الأساليب والإجراءات التي يستخدمها المدقق الداخلي في مجال القياس وتقييم مدى فعالية نظم وإجراءات الرقابة الداخلية المطبقة في المؤسسة، وقد يستخدم المدقق الداخلي نفس الأدوات التي يستخدمها المدقق الخارجي بالتعاون معا لما في ذلك من تسيير لمهمة كل منهما.

– خدمات الإنشائية: وتتمثل في مساعدة المدقق الداخلي للإدارة بتوفير البيانات الملائمة في مجال تحسين الأنظمة الموضوعية داخل المؤسسة سواء كانت هذه الأنظمة إدارية أو مالية أو فنية.

– خدمات علاجية: تتمثل في الإجراءات والأساليب التي يستخدمها المدقق الداخلي في مجال تصحيح أي أخطاء قد اكتشفتها أو التوصيات التي يتضمنها تقرير مراجعته و الخاصة بالإصلاح أو الأخطاء أو علاج أوجه القصور في مختلف نظم المشروع.

ثانيا: أنواع التدقيق الداخلي:

للتدقيق الداخلي عدة أنواع نذكر منها: [1]

أ– **التدقيق المحاسبي والمالي:** وهو تأكد من صدق وسلامة الإجراءات والتسجيلات المحاسبية المالية والقوائم المالية الناتجة عنها، والتدقيق المحاسبي والمالي يكون في مجال التدقيق الداخلي والخارجي أيضا، إلا أن التدقيق الداخلي بهتم بطريقة سير دائرة أو قسم المحاسبة من حيث التنظيم العمل وتكوين المستخدمين فهو بهدف إلى فحص ومراجعة الوثائق المالية والمحاسبية لتجنب وتفادي الوقوع في الأخطاء تتعلق بالتسيير.

ب– **التدقيق العملياتي:** يهتم بكل العمليات التي تخص المؤسسة ويهدف تأكد والتحقق من وجود وفعالية نظام والإجراءات الرقابة الداخلية، وتقييم مدى ملائمة الموارد مع الأهداف المسطرة.

وينقسم التدقيق العملياتي إلى:

- تدقيق المطابقة: يرتكز على المقارنة بين القاعدة والواقع (تحليل الأسباب والنتائج المتعلقة بالوضعية وتقديم التوصيات) وهذا بمساعدة دليل أي مخطط يتكون من مجموعة المعايير والتنظيمات والتشريعات.
- تدقيق الفعالية: حيث يجب على المدقق إصدار أي عن تطبيق جيد للقواعد والقوانين وعن نوعية هذا التطبيق، حيث يتأكد من فعالية وإجراءات نظام الرقابة الداخلي الموضوع، وفي حالة العكس فعالية تقديم توصيات لتحسين الفعالية من اجل الوصول للأهداف المرجوة.
- التدقيق التسيير: وهذا يتأكد المراجع من أن السياسات المتبعة منسجمة مع الاستراتيجيات المؤسسة أو في حالة العكس يتوجب البحث لنا حلول وتقييمها لتحسين الوضعية.
- التدقيق الاستراتيجي: يفحص المدقق مدى الانسجام بين سياسات والاستراتيجيات المؤسسة مع المحيط الذي تنشط فيه.

[1] محمد السيد سرايا، مرجع سبق ذكره، ص ص 158–129

ثالثا: معايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي:

تعتبر معايير الممارسة المهنية الصادرة عن المعهد المدققين الداخليين (IIA) الأكثر انتشارا وتطبيقا في العالم، حيث تشكل أدلة إرشادية متكاملة تساعد في ضمان تنفيذ أنشطة التدقيق الداخلي بشكل فعال[1]، وتعتبر معايير التدقيق الداخلي مستويات الأداء المهني التي وضعت من قبل الجهات المنظمة للمهنية حيث تهدف توفير مستوى معقول من الضوابط التي تضبط عملية التدقيق وتحدد الإطار الذي يعمل ضمنه المدقق، ويتم الاعتماد عليها في الحكم على الأداء المدقق ونوعية العمل المنجز، وبالتالي فهي توفر مستوى معين من الثقة بعمل المدقق الداخلي".[2]

وعرفت معايير التدقيق الداخلي بأنها المقاييس والقواعد التي يتم الاعتماد عليها في تقييم وقياس عمليات قسم التدقيق الداخلي، بحيث تمثل نموذج ممارسة التدقيق الداخلي كما يجب أن تكون وفقا لما اعتمد من قبل المعهد والمدققين الداخليين.

وحدد معهد المدققين الداخليين أهداف المعايير التدقيق الداخلي كما يلي: [3]

- بيان المبادئ الأساسية التي تحدد الكيفية التي يجب أن يكون عليها التدقيق الداخلي.
- وضع إطار عام لإدارة التدقيق الداخلي وتعزيز القيمة المضافة التي تحققها أنشطة التدقيق الداخلي إلى أوسع مدى ممكن.
- التأسيس لعمليات ومعالجات تنظمية متطورة وتشجيع إدخال تحسينات عليه.

وتنقسم معايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي إلى ثلاثة مجموعات كما يلي: معايير الصفات، معايير الأداء، معايير التطبيق.

1- معايير الصفات (الخواص): تهتم هذه المعايير بشخصية المدقق الداخلي أو الجهة التي تنفذ عملية التدقيق الداخلي، وتحتوي هذه المجموعة على أربعة معايير وهي كما يلي:

- 1000- معيار الغرض والسلطة والمسؤولية.
- 1100- معيار الاستقلالية والموضوعية.
- 1200- معيار الكفاءة والعناية المهنية اللازمة.
- 1300- معيار تأكيد الجودة وبرامج التحسين.

- **المعيار 100:** ينص هذا المعيار على تحديد الغرض والسلطة والمسؤولية المتعلقة بأنشطة التدقيق الداخلي في قانون يتسق مع المعيار ويوافق عليه المجلس بشكل رسمي.

---

[1] محسن محمود، مدى الاعتماد المدققين الخارجيين على المدققين الداخلين في تقييم نظام الرقابة الداخلية، رسالة ماجستير غير منشورة، فلسطين لجامعة إسلامية، غزة، 2011،ص24.

[2] الذنبيات علي عبد القادر، تدقيق الحساب في ضوء المعايير الدولية النظرية والتطبيق، ط1، مكتبة وطنية ، الأردن، 2010، ص75.

[3] خلف عبد الله الواردات، مرجع سبق ذكره، ص84.

- **المعيار 1100:** ينص هذا المعيار على استقلال التدقيق الداخلي واتسام موظفيه بالموضوعية عند أداء مهامهم، ويتفرع منه ثلاث معايير فرعية، معيار يتعلق بالاستقلال التنظيمي للتدقيق الداخلي من خلال موقعه في أعلى الهرم الوظيفي وعدم تدخل أي جهة لتحديد نطاق أداء عمله أو نطاق توصيل نتائجه، ومليار يتعلق بالموضوعية الفردية ينص على أن المدققين الداخليين يجب أن يتسمى بالنزاهة والتجرد وتجنب أي تعارض في المصالح، ومعيار يتعلق بمعالجة الضعف في الاستقلالية والموضوعية والكشف عنه للجهات المختصة.

- **المعيار 1200:** يحتوي هذا المعيار على ثلاث معايير فرعية: معيار يتعلق بالكفاءة (المعرفة والمهارة) الواجب توافرها بالمدققين الداخليين ومعيار يتعلق بالعناية المهنية اللازمة والتي تتضمن تحقيق النتائج المتوقع أداءها بشكل كفء وبصورة معقولة، أما المعيار الأخير والذي يتضمن أنه على المدققين الداخلين ان يعملوا على تعزيز وتطوير معرفهم وممارستهم بشكل مستمر.

- **المعيار 1300:** يوضح هذا المعيار أنه من مسؤولية التدقيق الداخلي التطوير والمحافظة على تأكيد الجودة وبرامج التحسين بما يغطي كافة أنشطة التدقيق الداخلي مع مراقبة استمرار فعاليتها واستمرار تحسينها بالتوافق مع المعايير والميثاق الأخلاقي للتدقيق الداخلي ويتفرع من هذا المعيار أربع معايير، والأول يتعلق بتقييم برنامج الجودة أما الثاني فيتعلق بالتقرير عن برنامج الجودة ورفع تقرير بذلك لمجلس الإدارة، أما الثالث فيتعلق باستخدام عبارة " تم وفقا للمعايير" والمعيار الرابع يتعلق بالإفصاح عن عدم الالتزام وبتحديد الحالات التي لا يتم فيها تحقيق الالتزام التام الذي يؤثر على نطاق عمليات التدقيق الداخلي وبالتالي يجب رفع تقرير بذلك مجلس الإدارة. [1]

2- معيار الأداء: حيث تصف هذه المعايير طبيعة أنشطة التدقيق الداخلي وتضع المقاييس النوعية التي يمكن أن يقاس أداء التدقيق الداخلي بواسطتها.

- **المعيار 2000:**معيار إدارة نشاط التدقيق الداخلي.
- **المعيار 2100:** معيار طبيعة العمل
- **المعيار2200:** معيار التخطيط للمهنة
- **المعيار 2300:** معيار أداء المهمة.
- **المعيار 2400:** معيار توصيل النتائج.
- **المعيار 2500:** معيار مراقبة التقدم.
- **المعيار 2600:** معيار قرار قبول الادارة المخاطر.

- **المعيار 2000:** ينص هذا المعيار على أنه على مدير التدقيق الداخلي ادارة عمليات التدقيق الداخلي بشكل فعال بما يحقق قيمة عالية للمؤسسة وللقيام بذلك هناك ست معايير فرعية يجب الالتزام بها.

- التخطيط
- الاتصال والموافقة.
- إدارة المخاطر

[1] خلف عبد الله الواردات، مرجع سبق ذكره، ص26.

- السياسات والإجراءات
- التنسيق
- التقارير

- **المعيار 2100:** يوضح المعيار طبيعة العمل أنه يجب أن يشمل التدقيق الداخلي المساهمة والتقييم في تحسين إدارة المخاطر والرقابة وعمليات الحوكمة باستخدام مدخل منظم ومنضبط حيث يتفرع منه هذا المعيار ثلاث معايير فرعية، الأول يتعلق بالإدارة المخاطر وهو يوضح مساهمة التدقيق الداخلي في تحديد وتقييم المخاطر وتحسين إدارتها من خلال أنظمة الرقابة المانعة أو الكاشفة لها، أما المعيار الثاني فيتعلق بتقييم مدى فعالية أنظمة الرقابة وتفعليها والمعيار الثالث يتعلق بتقييم ووضع التوصيات المناسبة بعمليات أنظمة الرقابة وتفعليها والمعيار الثالث يتعلق بتقييم ووضع التوصيات المناسبة بعمليات التحكم المؤسسي لانجاز الأهداف.
- **المعيار 2200:** يوضح هذا المعيار أنه على المدقق لداخلي إعداد وتوثيق خطة لكل مهمة تحتوي على نطاق عملية التدقيق الداخلي وأهدافها وتوقيتها وتوزيع الموارد الضرورية لتحقيق أهداف المهمة، وأخيرا المعيار الغربي المتعلق ببرامج عمل المهمة وهو يوضح أنه ينبغي على المدققين الداخليين تطوير برامج العمل.
- **المعيار 2300:** يوضح هذا المعيار أنه يجب على المدققين الداخلين تحديد وتحليل وتقييم وتسجيل المعلومات الكافية لتحقيق أهداف المهمة.
- **المعيار 2400:** يحدد هذا المعيار ضرورة قيام المدققين الداخلين بتوصيل نتائج مهمة التدقيق مع الأخذ بعين الاعتبار الأهداف المهمة ونطاقها والاستنتاجات والتوصيات القابلة للتطبيق الإيجار والتوقيت (الجودة التوصيل) وإعادة التوصيل بالدقة والموضوعية والوضوح و غير صحيح (الأخطاء والسهو) وتوصيل المعايير التي لم يتم الالتزام بها وسبب ذلك والأثر نتيجة ذلك (الإفصاح عن عدم الالتزام بالمعايير) وأخيرا ضرورة نشر النتائج لكافة الأشخاص المناسبين (نشر النتائج).
- **المعيار 2500:** يوضح هذا المعيار ضرورة القيام التدقيق الداخلي بمتابعة تنفيذ التوصيات وعملية التوقيت لذلك الإجراءات الملائمة لتنفيذ التوصيات المبنية على النتائج. [1]
- **المعيار 2600:** يحدد هذا المعيار ضرورة تدخل ومناقشة التدقيق الداخلي للإدارة في حالة قبول الإدارة مستوى غير مقبول من المخاطر وفي حالة عدم وصول إلى الحل بعد المناقشة مع الإدارة
- العليا، فعلى مدير التدقيق الداخلي بالتوافق مع الإدارة العليا رفع المسألة إلى مجلس الإدارة.

- **معايير التطبيق:** تتولى تطبيق معايير الصفات والمعايير الأداء على أنواع محددة من الأنشطة، وهي مأخوذة من المعايير التدقيق المقبولة عموما للمدقق الخارجي وقد تم تحديد مستويات العامة لأداء لتقييم أداء أقسام التدقيق الداخلي وتقييم بعض المجالات مثل الاستقلال والأداء المهني والإدارة قسم الداخلي، بالإضافة إلى قيام معهد المدققين الداخلين بالإعداد برنامج التعليم والتطوير.

[1] خلف عبد الله الواردات، مرجع سبق ذكره، ص ص 27-28

المطلب الثالث: مفهوم نظام الرقابة الداخلية وعلاقتها بالتدقيق الداخلي

أولا: مفهوم نظام الرقابة الداخلية:

تعددت التعاريف التي تناولت نظام الرقابة الداخلية ومن أهمها.

تعريف1: وضعته جمعية المدققين الامريكين: هي الإجراءات والطرق المستخدمة في المؤسسة من أجل الحفاظ على النقدية والأصول الأخرى بجانب التأكد من الدقة الكتابية لعملية المسك.

تعريف2: ويعرف تقرير لجنة إجراءات المراجعة المنبثقة على المعهد المحاسبين القانونين الامريكين Aicpa الرقابة الداخلية على النحو التالي:

– تشمل الرقابة الداخلية عن الخطة التنظيمية وكل ما يرتبط بها من وسائل ومقاييس تستخدم داخل المؤسسة يقصد حماية الأصول وضمان دقة البيانات المحاسبية، ورفع تحفيز الكفاءة الإنتاجية وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعة.

– **تعريف** 3: عرفها المعيار الدولي لممارسة أعمال التدقيق والتأكد من قواعد أخلاقيات المهنة رقم 400 الصادرة من الاتحاد الدولي والمحاسبي على أنها:

كافة السياسات والإجراءات التي تتبناها المؤسسة لمساعدتها قدر الإمكان في الوصول إلى أهدافها مع ضمان إدارة المؤسسة وكفاءة عمل عالية بالإضافة إلى الالتزام بسياسات حماية الأصول منع الغش: اكتشاف الأخطاء والتحقق من دقة اكتمال السجلات المحاسبية وتهيئة معلومات مالية موثقة في الوقت المناسب.

تعريف 4: (الرقابة) الرقابة الداخلية هي تلك الأساليب والسياسات الرقابية التي يتوصل إليها الرؤساء الإداريون لضمان تنفيذ العمليات والأوامر الصادرة إلى مرؤوسيهم أي الرقابة التابعة من الجهاز الإداري الحكومي نفسه على العمل المؤدي فيه.

من خلال هذه التعاريف يمكن تقديم تعريف شامل لنظام الرقابة الداخلية على أنها النظام الذي يضم مجموعة من السياسات والإجراءات المتخذة من طرف مجلس الإدارة المسيرين والسلطات المعنية في المؤسسة من أجل تحقيق أهدافها وضمان حماية الأصول.

ثانيا: أنواع الرقابة الداخلية:

تنقسم الرقابة الداخلية إلى الأقسام التالية: [1]

– **الرقابة الإدارية:** وتشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والإجراءات الهادفة إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الكفاية الإنتاجية مع تشجيع الالتزام بالسياسات والقرارات الإدارية وهي تعتمد في سبيل تحقيق أهدافها ووسائل متعددة مثل تقارير الأداء و التكاليف المعيارية.

– **الرقابة المحاسبية:** وتشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والإجراءات الهادفة إلى اختيار دقة البيانات المحاسبية المنبثقة بالدفاتر والحسابات ودرجة الاعتماد عليها ويضم هذا النوع وسائل متعددة منها: إتباع نظام القيد

[1] حجازي، وجدي حامد، أصول المراجعة الداخلية، مدخل عملي تطبيقي، الإسكندرية، دار تعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2010، ص82.

المزدوج، ميزان المراجعة وجود نظام مستندي سليم، فصل واجبات موظف الحسابات على الواجبات المتعلقة بالإنتاج والتخزين. [1]

– **الضبط الداخلي:** وتشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والإجراءات الهادفة إلى حماية أصول المشروع من الاختلاس والضياع أو سوء الاستعمال، ويعتمد الضبط الداخلي على العمل والمراقبة الذاتية، وتحديد الاختصاصات والسلطات والمسؤوليات.

ثالثا: علاقة التدقيق الداخلي بنظام الرقابة الداخلية:

تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بتقييم أنظمة الرقابة الداخلية بغرض تحسينها لذا نصت معايير التدقيق الداخلي على ضرورة أن يحتوي مجال عمل التدقيق الداخلي على فحص ودراسة مدى كفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية ويعد التدقيق الداخلي من أهم عناصر المنظومة الرقابة الداخلية، لذا فهي ليست جزءا من نظام الرقابة الداخلية فحسب بل هي صمام الأمان له ويتركز دور المدقق الداخلي في التقرير عن مدى الالتزام بالإجراءات الرقابية ومراقبة مدى توفر مقومات نظام الرقابة الداخلية.

شكل رقم (01): العلاقة بين التدقيق الداخلي والرقابة

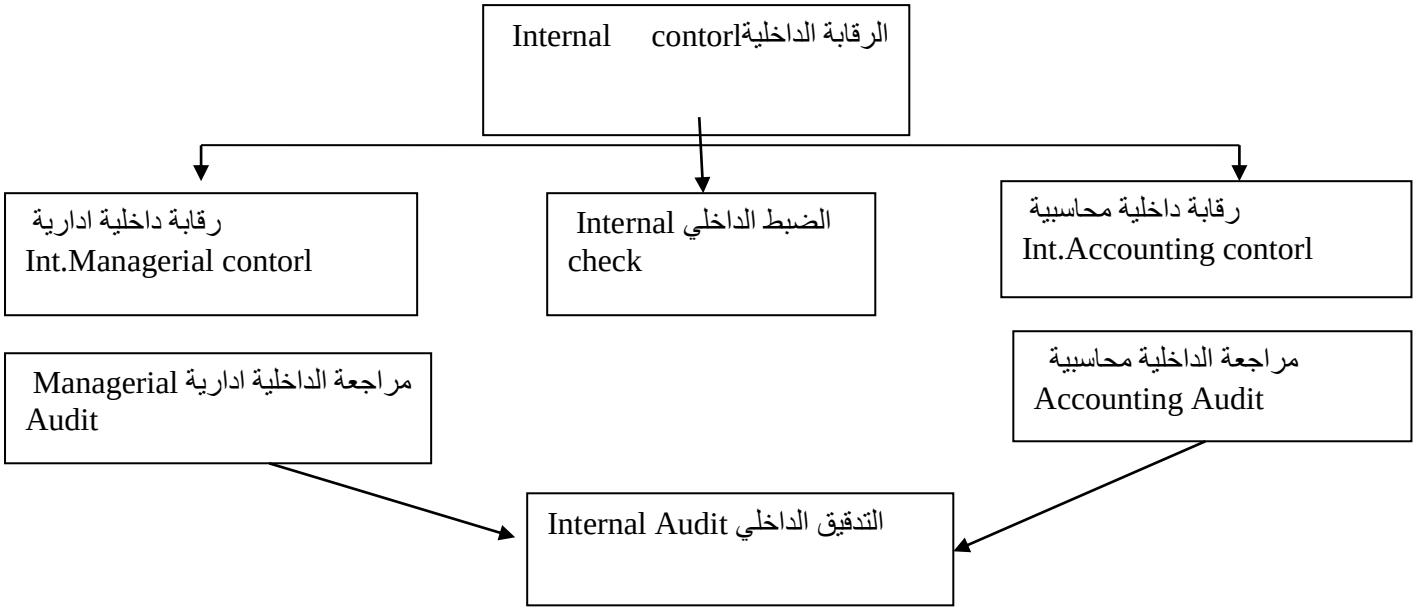

المصدر: فتحي رزق الله سوافري وآخرون، <u>مرجع سبق ذكره</u> ،ص59.

يوضح شكل (1) أنواع الرقابة الداخلية وعلاقتها بالتدقيق الداخلي كما يلي:

1) **الرقابة الداخلية المحاسبية:** تتمثل في منع أي خطر قد ينتج عن عدم صحة البيانات والأخطاء في الإجراءات المتبعة في تجميع وتشغيل البيانات ويعمل هذا النوع من الرقابة على منع فقد أو ضياع البيانات نتيجة للقصور في الأداء ومنع السرقة الأصول لذا فهي رقابة مانعة.

[1] محمد عبد الفتاح باغي، الرقابة في الإدارة العامة، ط2، وائل للنشر ، عمان، 2013، ص114.

2) **رقابة الإدارية:** تتمثل في اكتشاف الأخطاء والانحرافات عما تم تخطيط له وكذلك عدم إتباع سياسات المنشأة ومثال ذلك الكشوف الإحصائية وتقارير الأداء الرقابة على الجودة.

3) **ضبط الداخلي:** وهي ألا يقوم موظف بتنفيذ عملية كاملة حيث يخضع كل موظف لمراجعة موظف آخر يشاركه في تنفيذ العملية لذا فهي تعتمد على تحديد الاختصاصات والمسؤوليات لكل موظف، ويقوم التدقيق الداخلي بالتقرير فعالية الرقابة الداخلية.

المبحث الثاني: إدارة المخاطر وعلاقتها بالتدقيق الداخلي

تعتبر الأخطار صفة مميزة لكل نشاط تقوم بت المؤسسة وعليه فقد أولى هذه الأخيرة إدارتها بالشكل الذي يسمح بتقليل الخسائر وتجنبها في المستقبل وإدارة المخاطر هي حماية لمختلف الأطراف المعرضة للخطر من خلال اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب حيث يعمل التدقيق الداخلي دورا هاما في اكتشاف الأخطار وتحليلها.

المطلب الأول: مدخل مفاهيمي في إدارة المخاطر

تلقى إدارة المخاطر المؤسسة اهتماما متزايدا في أقطار العالم شتى المتقدمة منها والناشئة على حد سواء في جميع المؤسسات وذلك لدورها الحاسم في تجنب المؤسسة مخاطر بيئة العمل ومخاطر التعثر والفشل المالي والإداري.

أولا: تعريف المخاطر: هناك عدم اتفاق على تعريف محدد للمخطر حيث تعددت التعاريف والمفاهيم لهذا المصطلح ومن أهمها:

- عرفت لجنة (COSO) المخاطر أنها" الأحداث ذات الأثر السلبي التي تمنع المؤسسة من تحقيق قيمة أو تؤدي إلى تآكل القيمة الموجودة. [1]
- وعرف معهد المدققين الداخلين الأمريكي :" هي احتمال حدوث ظروف أو أحداث أن تؤثر على تحقيق أهداف المنظمة وتقاس المخاطر من خلال درجة تأثيرها إلى أهداف المنظمة ودرجة احتمال حدوثها".[2]

كما عرفها آخرون على أنها:

- مقياس نسبي لمدى تقلب العائد أو التدفقات النقدية التي سيتم الحصول عليها مستقبلا حيث عرفت على أنها " توقع اختلافات في العائد بين المخطط والمطلوب والمتوقع حدوثه".[3]

- تتمثل في درجة الاختلافات في تدفقة النقدي عن تدفق نقدي مقدر أو متوقع وكلما زاد مختلف هذه الاختلافات كان ذلك معناه زيادة الخطر والخطر مرتبط بتلك المواقف التي يمكن فيها القيام بتقدير التوزيع الاحتمالي لمشروع معين. [4]

ومما سبق يمكن تعريف المخاطر على أنها الانحراف عن ما هو متوقع فالمخاطر هي التي تتعرض له معظم منظمات الأعمال مما يجعل المنظمة أكثر عرضة إلى خسائر غير محسوبة وغير محتملة.

---

[1] مونة هجيرة، واقع المرجعة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية من منظور إدارة المخاطر، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، 2014، ص 03.

[2] The insitit of intormal arditors ,imtomational standards for the professional practise of intremal audit standards.

[3] سيد الهواري، الإدارة المالية والتمويل طويل الأجل، دار الجيل للطباعة ، عمان، 1985، ص109.

[4] محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، الإسكندرية، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2000،ص230.

كما أن المخاطر مرتبطة بعدم القدرة على التأكد من أحداث مستقبلية والشك في وقوعها خاصة التي لا يمكن توقعها.

ثانيا: أنواع المخاطر

هناك العديد من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها أية منشأة سواء بالنسبة إلى عملياتها أو أصولها والتي تحد من قدرتها على تحقيق أهدافها.

ويستعرض الباحث فيمايلي أهم أنواع هذه المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها أية منشاة بشكل عام والمصارف بشكل خاص موضوع الدراسة وهذه الأنواع هي: [1]

- **المخاطر الائتمانية Gredit Risk:**

وهي الخسائر المالية المحتمل أن يتعرض لها المصرف نتيجة عدم قدرة العميل المقترض على الوفاء بالتزاماته اتجاه المصرف في المواعيد المحددة وتعد من أهم المخاطر التي تتعرض لها المصارف ومن أكثرها حدوثا لارتباطها بالنشاط الرئيس للمصرف والمتمثل في افتراض الأموال وإعادة إفراضها.

- **المخاطر السيولة Liquidity Risk :**

وتمثل المخاطر الناشئة عن عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته عندما تستحق الأداء من خلال توفير الأموال اللازمة لذلك دون تحمل أية خسائر غير مقبولة، وحيث يلجأ المصرف أحيانا إلى التمويل قصير الأجل لسد النقص في السيولة ولكن ذلك يكون بتكاليف مرتفعة وتنشأ هذه المخاطر غالبا من خلال الاندفاع غير العادي من قبل المدعوين لسحب أموالهم دفعة واحدة أو نتيجة الإقراض لفترات أطول من فترة الإيداع.

- **مخاطر السوق Market Risk:**

وتتجسد في مخاطر التعرض للخسائر نتيجة التغيرات غير المتوقعة في القيمة السوقية للأدوات المالية أي عندما تتحرك أسعار هذه الأدوات في غير صالح المصرف.

- **المخاطر التشغيلية Operational Risk:**

وهي عبارة عن الخسائر الناتجة عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية أو الأفراد أو ضعف أنظمة المعلومات أو وجود خلل في أنظمة الضبط الداخلي أو يسبب أحداث خارجية فهذه المخاطر تنشأ نتيجة لأخطاء بشرية أو عدم قدرة الأنظمة على تغطية حجم العمل أو عدم ملائمة الإجراءات والضوابط كالخسائر الناتجة عن الاختلاس ومخالفة أنظمة الرقابة والكوارث الطبيعية.

- **مخاطر التمويل Financial Risk**

وتتمثل هذه المخاطر بعدم قدرة المصرف على جذب العملاء والمودعين التعامل معه وإيداع أموالهم ويكون ذلك عادة لأسباب تتعلق بسلامة مركزة المالي وسمعته في السوق.

[1] بلعزوز بن علي، استراتيجيات إدارة المخاطر المالية، مجلة الباحث، جامعة شلف، الجزائر، العدد 07، 2009، ص 332.

- **مخاطر تغير أسعار الفائدة Interest Rate Risk :**

وهي المخاطر التي تكمن في تقلبات أسعار الفائدة ارتفاعا وانخفاضا أو المخاطر الناتجة عن التغير في أسعار المنتجات الناشئة عن التغير في أسعار الفائدة.

- **مخاطر تغير أسعار المصرف Foreigne exchange Risk:** [1]

وهي المخاطر التي تنشأ نتيجة التقلبات أو التغيرات العكسية المحتملة في أسعار الصرف العملات أو في المراكز المحتفظ بها من تلك العملات.

- **مخاطر التضخم Inflation Risk**:

وهي المخاطر الناتجة عن انخفاض القيمة الحقيقية للموجودات والأصول الاستثمارية بسبب انخفاض قوتها الشرائية ويمكن التعبير عنها بأنها المخاطر الناشئة عن زيادة الكلفة بسبب التغيرات في المستوى العام للأسعار.

- **المخاطر الاقتصادية Economic Risk:**

وهي المخاطر الناشئة عن التغير في العوامل الاقتصادية مثل العرض والطلب وعوامل السوق، وسوق العمالة والأسواق البديلة.

- **المخاطر السياسية Political Risk:**

هي تلك المخاطر الناشئة عن التغير في السياسة الداخلية أو الخارجية بحيث تتعرض المصارف لتجميد الأرصدة أو الأصول في البلدان الخارجية أو مصادرتها في حالة التغير في السياسات الحكومية لتلك البلدان.

- **المخاطر القانونية legal Risk**:

وتحدث هذه المخاطر نتيجة مخالفة المصرف للقوانين والأنظمة الصادرة عن السلطات النقدية كالمصرف المركزي ومجلس النقد والتسليف.

- **مخاطر الأنشطة المصرفية الالكترونية Electronic Banking Risk :** [2]

أدى تطور المصارف بشكل مستمر إلى استخدام التكنولوجيا الحديثة وبرامج الكمبيوتر لكي تستطيع المنافسة فيما بينها وتقديم الخدمات المتطورة التي تلبي حاجات عملائها مما نتج عن ذلك مخاطر جديدة مرتبطة بهذه العمليات كالاحتيال والدخول غير المرخص لحسابات العملاء وغيرها من المخاطر سيتم شرحها لاحقا.

- **المخاطر الإستراتيجية Strategic Risk:**

وهي المخاطر الناتجة عن إصدار قرارات خاطئة تؤثر سلبا على نشاط المصرف أو المخاطر الناتجة عن عدم اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب لاستغلال الفرص المتاحة ومثال ذلك اتخاذ القرارات المتعلقة بدخول أسواق جديدة أو الخروج من بعض الأسواق أو تقديم خدمات جديدة وغير ذلك من القرارات.

---

[1] بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره ، ص333.

[2] مرجع سبق ذكره، ص334.

ثالثا: تعريف إدارة المخاطر.

باعتبارها علما جديدا نسبيا فقد تم تعريف إدارة المخاطر بطرق متنوعة إلا أن هناك فكرة واحدة تظهر في كل التعاريف المطروحة تقريبا أن إدارة المخاطر تتعلق بدرجة أساسية بالمخاطر البحتة وتتضمن إدارة تلك المخاطر لكن هذا لا يصف بدرجة كافية جوهر المفهوم حيث هناك عدة تعاريف مختلفة.

حيث عرفها لجنة (COSO) أدارة المخاطر بأنها عملية تنفيذ بواسطة مجلس الإدارة المنظمة والإدارة وكل الأفراد لتطبيق الاستراتيجية الموضوعة عبر المنظمة ومصممة لتحديد الأحداث المحتملة التي ربما تؤثر على المنظمة إدارة المخاطر ليكون ضمن المخاطر المقبولة لتوفير تأكيد معقول لإنجاز الأهداف. [1]

– وعرفها معهد إدارة المراجعين الداخليين الأمريكي بأنها هيكل متناسق وعمليات مستمرة عبر المنظمة ككل لتحديد وتقييم والتقرير عن الاستجابات والفرص والتهديدات التي تؤثر على تحقيق الأهداف. [2]

– عرفت لجنة التنظيم المصرفي وإدارة المخاطر أنها عملية التي يتم من خلالها تعريف المخاطر وتحديدها وقياسها ومراقبتها والرقابة عليها. [3]

– وعرفها آخرون على أنها منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وخصمهم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث خسارة أو الأثر المالي للخسارة. [4]

– وكذلك عرفت على أنها تنظيم متكامل يهدف إلى مواجهة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف وذلك عن طريق اكتشاف الخطأ وتحليله وقياسه وتحديد وسائل مجابهته مع اختيار أنسب هذه الوسائل لتحقيق الهدف المطلوب. [5]

وبالتالي فإن إدارة المخاطر هي العملية التي يتم من خلالها رصد المخاطر لتحديد قياسها ومراقبتها وذلك للحد من الآثار السلبية الناتجة عن المخاطر وإبقائها في حدودها الدنيا.

رابعا: أهمية وأهداف إدارة المخاطر

1- أهمية إدارة المخاطر: [6]

تقوم عملية تسيير المخاطر بالحماية اللازمة وتعمل على إضافة قيمة للمؤسسة وللأطراف ذوي المصلحة من خلال دعم أهداف المؤسسة عن طريق:

أ- تقديم إطار عمل للمؤسسة بغرض دعم تنفيذ الأنشطة المستقبلية بأسلوب متناسق ومتحكم فيها.

---

[1] خالد وهيب الراوي، إدارة المخاطر المالية، ط1، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص10.

[2] The institute of internal auditor of it, 2010-p19.

[3] مهند حنا، نقولا عيسى، إدارة المخاطر المحافظ الائتمانية، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص118.

[4] عبد المال حماد، إدارة المخاطر، دار الجامعة الإسكندرية، 2007، ص50.

[5] أسامة عزمي سلام، سقيري نوري موسى، إدارة المخاطر والتأمين، دار حامد للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2007، ص55.

[6] PMI,2009 p4

ب- تطوير أساليب اتخاذ القرار والتخطيط وتحديد الأولويات عن طريق الإدراك الشامل والمنظم لأنشطة المؤسسة والتغيرات والقرض السلبية والايجابية المتاحة.

ت- المساهمة في الاستخدام والتخصيص الفعال لرأس المال والموارد المتاحة.

ث- تخفيض التقلبات في مجالات النشاط غير الأساسية.

ج- حماية وتطوير أصول وسمعة المؤسسة

ح- تطوير ودعم القوى البشرية وقاعدة معلومات المؤسسة.

خ- تعظيم كفاءة التشغيل.

2-أهداف إدارة المخاطر:

يطرح معظم الباحثين أهداف متعددة لإدارة المخاطر والهدفان يتمثلان في التخفيف من تأثيرات المخاطر وتقليل التكلفة إلى الحد الأدنى حيث يعرف William &Heinz إدارة المخاطر " تقليل الآثار السلبية للمخاطر إلى الحد الأدنى بأقل تكلفة ممكنة من خلال التعرف عليها وقياسها والسيطرة عليها".[1]

ويمكن تصنيف إدارة المخاطر حسب أهدافها العامة إلى مجموعتين رئيسيتين هما:

أ: الأهداف التي تسبق الخسارة.

في أي منشاة هناك العديد من الأهداف لإدارة المخاطر التي تسبق تحقق الخسائر وأهم هذه الأهداف هي: الاقتصاد، تخفيض القلق، مقابلة الالتزامات الخارجية المفروضة ويتم تناولها ما يلي:

1- الاقتصاد (تخفيض التكاليف): ويعنى ذلك أن المنشأة يجب أن تعد التقديرات للخسائر المحتملة بطريقة اقتصادية ممكنة وهذا يتضمن تحليل المصروفات برامج الأمان، أقساط التأمين التكاليف المرتبطة بالأساليب المختلفة لمواجهة الخسائر بمعنى يهدف تسيير المخاطر إلى تخفيض تكاليف مواجهة الخطر إلى أدنى حد ممكن [2]

2- تقليل القلق: يقصد بتقليل القلق والتوتر الذي يشير له Mehr&Hedges بانه راحة البال التي تأتي من معرفة أنه قد تم وضع كافة التدابير المناسبة للتصدي للظروف المعاكسة في الحالات القصوى فإن عدم التأكد والقلق الذهني يمكن لهما أن يصرف انتباه الاعتبارات الأخرى الأكثر أهمية. [3]

---

[1] عبدلي لطيفة دور مكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته SCIS سعيدة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص إدارة الأفراد وحوكمة الشركات، جامعة أبي بكر قايد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2011، 2012، ص57.

[2] عبدلي أحمد أبوبكرن وليد اسماعيل السيفو، إدارة الخطر والتأمين، دار البازوري للعلمية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 50-51.

[3] مونة هجيرة، واقع المراجعة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية، من منظور إدارة المخاطرن مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي ، تخصص: تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة قصدي مرباح، ورقلة، كلية العلوم، ص08.

3- أداء الالتزامات الخارجية المفروضة: وهذا يعني أن المنشأة يجب أن تفي بالمتطلبات المفروضة من قبل الجهات الخارجية مثل المتطلبات الحكومية التي تطالب المنشأة بتوافر وسائل الأمان لحماية العاملين من الأخطار [1]

ب- الأهداف التي تلي تحقق الخسارة

وسنتطرق إلى الأهداف التي تلي تحقق الخسارة كما يلي:

1) **البقاء والاستمرارية:** إن الهدف الأول من تسيير المخاطر هو البقاء وضمان استمرارية المنظمة ككيان اقتصادي يفرض وجوده في بيئة الأعمال والحفاظ على الفعالية التشغيلية للمؤسسة أي ضمان أن لا تحول الخسائر التي قد تنشأ بسبب المخاطر البحتة دون تحقيق المنظمة للأهداف الأخرى.

2) **استقرار الأرباح:** تسهم تسيير المخاطر في الأداء الإجمالي للشركة يخفض التباينات في الدخل التي قد تنتج من الخسائر المرتبطة بالمخاطر البحتة إلى أقل مستوى وهو هدف مرغوب في حد ذاته بالإضافة إلى ذلك فإن خفض التباين في الدخل يمكن أن يساعد في تقليل الضرائب على الأرباح مما يجعل العبء الضريبي الطويل المدى للمنشأة سوف يكون أقل عند ما تكون الأرباح مستقرة بمرور الوقت.

3) **استمرارية النمو:** يعتبر هدف النمو هدفا هاجس كل مؤسسة لان القدرة على مواصلة النمو يعتبر من أحد أهداف المؤسسة وعندما يكون النمو هدفا تنظيميا هاما تصبح الوقاية من التهديدات التي تواجه ذلك النمو أحد أهم أهداف إدارة المخاطر واستراتيجيات تسيير المخاطر الجيدة لإعداد والتقيد يمكن أن تسهل استمرارية النمو في إدارة حالة حدوث خسارة تهدد نموها.

4) **المسؤولية الاجتماعية:** يضيف Mehr&Hedges المسؤولية الاجتماعية بأنها هدف سابق للخسارة وهدف لاحق للخسارة ويربط الجانب السابق للخسارة من المسؤولية الاجتماعية مجموعة الالتزامات الاجتماعية التي تواجه المنظمة بسبب موظفيها وبالمنظمات الأخرى وبالمجتمع عموما وتنتج تدابير منع الخسارة والسيطرة عليها التي تشكل جزء لا يتجزأ من عملية إدارة المخاطر مردودات مرغوبة وبقدر ما تمنع هذه التدابير تدمير الأصول أو حدوث إصابات للأفراد يستفيد المجتمع بالإضافة إلى ذلك، فإنما عندما تشهر الشركة إفلاسها، يتضرر الموظفون والملاك على حد سواء أما عندما تحمي استراتيجيات إدارة المخاطر المناسبة المنظمة من تكبد خسائر فادحة يتم تفادي الإفلاس وتداعياته ويمكن تلخيص أهداف إدارة المخاطر في الشكل التالي:

[1] عبدلي لطيفة، مرجع سبق ذكره، ص 57-58-60.

الجدول رقم (1) : أهداف إدارة المخاطر

أهداف ما بعد الخسارة	أهداف ما قبل الخسارة
- البقاء - استمرارية العمليات - استقرار الأرباح - استمرارية النمو - المسؤولية الاجتماعية	- الاقتصاد - تقليل التوتر - أداء الالتزامات المفروضة خارجيا

المصدر: عبد العال حماد، إدارة المخاطر، دار الجامع الإسكندرية للنشر، مصر،2007، ص 147.

المطلب الثاني: وظيفة إدارة المخاطر

أولا: أدوات وقواعد إدارة المخاطر.

1-أدوات إدارة المخاطر.

إن الجزء الجوهري والأساسي من وظيفة إدارة المخاطر يتمثل في تصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها تقليل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي المترتب على الخسائر المتكبدة إلى الحد الأدنى ويمكن تصنيف التقنيات العريضة المستخدمة في تسيير المخاطر إلى:

- التحكم في المخاطر حتى من خلال منع حدوث الخسائر ومجهودات الرقابة والتحكم وأيضا الوقاية.
- تمويل المخاطرة: يركز تمويل المخاطر على ضمان إتاحة الأموال لتعويض الخسائر التي تحدث ويأخذ تمويل المخاطر بدرجة أساسية شكل الاحتفاظ أو التحويل (الاحتفاظ بجزء من المخاطر وتقل أو تحويل جزء آخر)

وعند تقرير أي التقنيات يجب تطبيقه للتعامل مع مخاطرة معينة يجب على مدير تسيير المخاطر أن يدرس حجم الخسائر المحتملة واحتمال حدوثها والموارد المتاحة لتعويض الخسارة أن قدر لها أن تحدث كما يجب تقييم عوائد وتكاليف إتباع مثل هذا المنهج ثم اتخاذ القرار باستخدام أفضل المعلومات المتاحة.

2- قواعد إدارة المخاطر.

من أول الإسهامات المقدمة لمجال إدارة المخاطر تطوير مجموعة من القواعد وهذه القواعد هي ببساطة مبادئ تحتكم إلى حسن الإدراك والفطرة وتطبق على مواقف المخاطر وتتمثل في: [1]

- **عدم المجازفة بأكثر مما يستطاع تحمل خسارته:**

القاعدة الأولى والأهم في القواعد هي " لا نجازف بأكثر مما تستطيع تحمل خسارته" فالعامل الأهم في تقدير أي المخاطر تتطلب عملا محددا" لما هي الخسارة المحتملة القصوى التي قد تنتج من الخطر وبعض الخسائر يمكن أن تكون مدمرة اقتصاديا حيث تأتي بالكامل على أصول المنشأة في حين يتضمن البعض الآخر عواقب مالية

[1] أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، إدارة المخاطر والتأمين، دار حامد للنشر والتوزيع،ط1، عمان، الأردن، 2007، ص ص 50-52.

ثانوية فقط، وإذا كانت الخسارة المحتملة القصوى من التعرض لموقف ما كبيرة لدرجة أن ينتج عنها خسارة غير محتملة فإن الاحتفاظ لا يكون واقعيا بل يجب تقليلها إلى مستوى قابل للتمييز أو يجب تحويل المخاطر أما إذا تعذر التقليل أو التحويل فإنه يجب تفاديها.

- **التفكير في الاحتمالات:**

إن الفرد الذي يمكنه أن يقرر احتمالية حدوث خسارة ما يكون في وضع أفضل من التعامل مع المخاطر في حين يحدث العكس عند افتقاده لمثل هذه المعلومات، مع ذلك فإن احتمال حدوث أو عدم حدوث الخسارة أقل أهمية من الشدة المحتملة إذا حدثت الخسارة وحتى عندما يكون احتمال الخسارة ضعيف فإن الاعتبار الأساسي يكون الشدة المحتملة ولكن ذلك لا يعني إهمال احتمالات الحدوث عند تقرير ما يجب عمله بشأن مخاطر معينة وعليه يجب الاهتمام في المقام الأول بشدة المحتملة للخسارة ثم احتمال الحدوث.

- **عدم المجازفة بالكثير مقابل القليل.**

توفر القاعدة الأولى توجيها فيما يخص المخاطر التي ينبغي تحويلها (أي المخاطر التي تنطوي على خسائر كارثية) أما القاعدة الثانية فتقدم توجيها بشأن المخاطر التي ينبغي عدم التأمين ضدها (وهي التي تكون احتمالية الخسارة فيها مرتفعة جدا) ومع ذلك تفاعل فئة متبقة من المخاطر المحتملة كبيرة كما ينبغي عدم الاحتفاظ أيضا بالمخاطر الأدنى بالمستوى الاحتفاظ الأقصى إلى تكلفة أكبر من تكلفتها لذلك ينبغي أن تحول أيضا.

ثانيا: مراحل عملية إدارة المخاطر في الشركة:

إدارة المخاطر لم تعد خاصة أو اختيارية وهو الاهتمام اللازم في كل مرة نتخذ قرارا سواء لإقامة علاقة بدئ مشروع أو عقد الحدث هو مطلوب منها لتحقيق نتائج ذات نوعية جيدة يجب علينا محاذات بناء أنشطتنا وصنع القرار مع أهداف ونتائج التي تساعدنا على الوصول إلى أهدافنا الاستراتيجية أو بنجاح تنفيذ الخطط التشغيلية لدينا هذا هو لتسيير المخاطر وتتمثل هذه المراحل في: [1]

- **وضع إطار للمخاطر.**

يتم تعيين نطاق لتقييم المخاطر من خلال تحديد الأهداف العامة وأسباب تقييم المخاطر والإطار القانوني لذلك كما يجب تحديد أصحاب المصلحة ومن ثم جمع المعلومات الأساسية وتوفيرها.

- **تحديد المخاطر.**

ويكون ذلك من خلال تحديد مصادر الخطر ومجالات التأثير والأحداث (بما في ذلك التغيرات في الظروف) وأسبابها والعواقب المحتملة حيث يتم الإجابة عن أسئلة متعلقة بكيفية حدوث الخطر ومكان وقوعه وسبب وقوعه وآثاره ومن يمكنه التأثير فيه.

[1] سمير رزيق، إدارة مخاطر التمويل في البنوك، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في المحاسبة، جامعة شلف، 2011، ص27.

- **تحليل المخاطر.**

ويتم ذلك عن طريق عن تقييم احتمال حدوث الخطر وتقييم مستواه وتحديد الضوابط الحالية والتي تمكن من التدقيق من أثره والتي تكون قابلة للقياس وقابلة للتكرار ويمكن أن تشمل التشريعات والسياسات والإجراءات وتدريب الموظفين وتقسيم الأعمال وتصنيفها إلى منخفضة، متوسطة عالية.

- **التقييم.**

ويكون ذلك من خلال تقرير ما إذا كان الخطر مقبول أو غير مقبول الإضافة إلى تحديد الإجراءات المستقبلية اللازمة وكيف يتم التعامل حيث هناك عادة الكثير من الآثار المحتملة التي يتم تحديدها يكمن معالجتها.

- **معالجة المخاطر.**

بعد تقييم المخاطر وتحديد في ما كان معالجتها حيث يتم تحديد نوع المعالجة سواء بتخفيف الآثار أو القضاء عليها أو نقلها إلى جهة أخرى مثل شركات التأمين مثلا.

بعد أن تتم عملية التعرف على المخاطر وتقييمها فإن جميع التقنيات المستخدمة التعامل معها تقع ضمن واحدة أو أكثر من أربع مجموعات وتتمثل في:

- النقل: وهي وسائل تساعد على قبول الخطر من قبل طرف آخر وعادة ما تكون عن طريق العقود أو الوقاية المالية.
- التجنب: وتعني محاولة تجنب النشاطات التي تؤدي إلى حدوث خطر ما.
- التقليص: وتشمل طرق للتقليل من حدة الخسائر الناتجة.
- القبول: وتعني قبول الخسائر عند حدوثها.

- **وضع الخطة وتنفيذها:** ويتضمن أخذ قرارات تتعلق باختيار مجموعة الطرق التي ستتبع للتعامل مع المخاطر وكل قرار يجب أن يسجل ويوافق عليه من قبل المستوى الإداري المناسب.
- **مراجعة وتقييم الخطة:** تعد الخطة المبدئية لإدارة المخاطر ليست كاملة فمن خلال الممارسة والخبرة والخسائر التي تظهر على الأرض الواقع تظهر الحاجة إلى الحدوث تعديلات على الخطط واستخدام المعرفة المتوفرة لاتخاذ قرارات مختلفة. [1]
- **المحددات:** إذا تم تقييم المخاطر أو ترتيبها حسب الأولوية بشكل غير مناسب فإن ذلك قد يؤدي إلى تضييع الوقت في التعامل مع المخاطر ذات الخسائر التي من غير المحتمل أن تحدث وكذلك تمضية وقت طويل في تقييم إدارة المخاطر غير محتملة يؤدي إلى تشتيت المصادر التي كان من الممكن أن تشتغل بشكل مريح أكثر.

المطلب الثالث: دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر.

يتطلب إدارة المخاطر إشراف فعلي من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا ويجب على إدارة التدقيق اعتماد أهداف واستراتيجيات وسياسات وإجراءات إدارة المخاطر التي تتناسب مع الوضع المالي المؤسسة وطبيعة مخاطرها

[1] سمير رزيق، مرجع سبق ذكره، ص28.

ودرجة تحملها للمخاطر ويجب أن يتم تعميم تلك الموافقات على مستويات المؤسسة المعنية بتنفيذ سياسات إدارة المخاطر.

أولا: ماهية التدقيق الداخلي في ظل إدارة المخاطر.

تعرف التدقيق الداخلي في ظل إدارة المخاطر على أنه نشاط تقويمي واستشاري يوفر ضمانات مستقلة وموضوعية تهدف إلى إضافة قيمة للمؤسسة والعمل على تحقيق أهدافها من خلال تقديم تأكيد معقول لمجلس الإدارة ولجنة التدقيق على أن مخاطر المؤسسة تدار بفعالية من ناحية وتقديم النصائح والتوصيات اللازمة لتحسين عملية إدارة المخاطر من ناحية أخرى ويلعب التدقيق الداخلي دورا جوهريا في إدارة المخاطر من خلال توفير أسلوب منضبط ومنهجي للتقييم المستمر والمساهمة الفعالة في تحسين إدارة المخاطر بالمؤسسة، يتمثل في أداء مجموعة من المهام والأنشطة تشملن التقييم، التقرير والتوصية بتحسين كفاءة وفعالية عمليات وأنشطة إدارة المخاطر بالمؤسسة وهذا ما أكده المعيار الدولي للأداء المهني للتدقيق الداخلي 1212 الصادر عن 2010، IIA ولجن (COSO،2010) بإصدار تقرير بعنوان " تعزيز إدارة المخاطر المؤسسة لتحقيق ميزة إستراتجية".

إن هذا الدور الجديد للتدقيق الداخلي في علاقته بإدارة المخاطر في كافة مراحله وعملياته يمثل مدخلا معاصرا يمكن تسميته (مدخل التدقيق الداخلي على أساس المخاطر) والذي يعد تطورا للدور التقليدي للتدقيق الداخلي وليس بديلا عنهن لكن يختلف عنه في عدة نقاط أهمها:

- التحول التدريجي: من التدقيق التي تبدأ من نظم الرقابة الداخلية وليست من أهداف المؤسسة في ظل المدخل التقليدي التي تبدأ بالتركيز على أهداف المؤسسة والمخاطر التي تتعرض لها وتؤثر فيها ثم يتم بعد ذلك فحص وتقييم نظم الرقابة الداخلية لبيان مدى ملائمة هذه النظم لمواجهة تلك المخاطر والتعامل معها وذلك في ظل مدخل التدقيق الداخلي على أساس المخاطر
- توسيع مفهوم ونطاق ومهام التدقيق الداخلي في ظل مدخل إدارة المخاطر ليشمل التركيز على خدمات التأكيد الموضوعي والاستشاري لتحقيق مجموعة من الأهداف منها إضافة قيمة للمؤسسة والعمل على تحقيق أهدافها كذلك اكتشاف المخاطر التي تعرض لها المؤسسة مستقبلا والعمل على تكوين رؤية بشأنها تحديد الإجراءات الرقابية الملائمة للتعامل مع المخاطر، والتقرير عنها من خلال توفير تأكيد معقول لمجلس الإدارة ولجنة التدقيق حول التقييم والتحسين المستمر لفعالية عملية إدارة المخاطر، ويعد هذا إضافة لما كانت عليه أنشطة التدقيق الداخلي في ظل المدخل التقليدي واقتصاره على أنشطة الفحص والتقييم. [1]

[1] سامح رفعت أبو حجر، إيمان أحمد محمد رويحة، دور أنشطة المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين المصرية، مجلة المحاسبة والمراجعة AUJAA، العدد 58، مصر، 2013، ص 25.

1- تعريف تدقيق إدارة المخاطر:

هي عبارة عن تدقيق تفصيلي ومنظمة لبرنامج إدارة المخاطر مصممة لتقرير ما إذا كانت أهداف البرنامج ملائمة لاحتياجات المؤسسة وما إذا كانت التدابير المصممة لتحقيق الأهداف المناسبة وما إذا كانت التدابير قد تم تنفياها بشكل سليم. [1]

ثانيا: أهمية التدقيق الداخلي في ظل إدارة المخاطر.

يستخلص التدقيق الداخلي مجموعة من الأدوار المميزة لأنشطة وعمليات التدقيق في ظل مدخل إدارة المخاطر تتلخص فيما يلي:

- دور توكيدي: تكون مهمة التدقيق لداخلي تقديم خدمات تأكيدية لإدارة المؤسسة ككل من خلال التأكد من حسن سير العمل، فحص كافة عمليات المنشأة والتقييم المستمرة الفعال والموضوعي للأدلة بهدف تقديم أراء أو استنتاجات ترتبط بعمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة.

- دور استشاري: تكون مهمة التدقيق الداخلية تقديم الخدمات الاستشارية المختلفة للإدارة ومجلسها في كافة جوانب النشاط، مثل تقديم النصح والمشورة فيما يتعلق بالسياسات المختلفة، تدريب العاملين، مراقبة التقييم الذاتي ودعم التخطيط الاستراتجي، وإدارة عمليات المخاطر والرقابة والحوكمة.

دور موضوعي: تكون صفة التدقيق الداخلي الحياد وعدم التحيز أثناء تقديم كافة أنشطتها وممارسة مهامها.

دور المستقبل: تكون صفة التدقيق الداخلي الموضوعي عند تقديم كافة خدماتها ويتحقق ذلك باستقلاليتها عن تنفيذ أي نشاط مالي أو إداري بالمؤسسة وتبعية مباشرة إلى لجنة التدقيق والحفاظ على استقلالية المدقق الداخلي عند قيامه بأنشطة تتعلق بإدارة المخاطر يجب مراعاة النقاط التالية:

أ- التأكيد على أن عملية إدارة المخاطر هي مسؤولية الإدارة وحدها وليست مسؤولية المدقق الداخلي

ب-توثيق طبيعة ومسؤوليات المراجع الداخلي ومهامه في عمليات إدارة المخاطر في ميثاق التدقيق الداخلي واعتماده من لجنة المراجعة.

ت-تجنب قيام المدقق الداخلي بإدارة أي من المخاطر لمصلحة الإدارة.

ث-تجنب اتخاذ قرارات بشأن إدارة المخاطر، بل تقديم النصائح والتوصيات اللازمة لدعم قرارات الإدارة في هذا الشأن، ومواجهة القرارات الأخرى. هذا الامتناع عن تقديم التأكيدات أو ضمانات بشأن أي جزء من عملية إدارة المخاطر كان مسؤولا عنها أو شارك في تنفيذها وبيان أن المهام الموكلة إليه بشأن إدارة المخاطر استشارية وليس تنفيذية. [2]

---

[1] وليد علي بوخمادة" المراجعة الداخلية ودورها في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات" ، مذكرة للحصول على شهادة الماجستير تخصص المحاسبة، الجامعة العربية الألمانية، للعلوم والتكنولوجيا كولونيا، ألمانيا، 2013، ص60.

[2] فاتن حنا كيرزان، مساهمة التدقيق الداخلي في تطبيق الحوكمة في المصارف السورية العامة والخاصة (دراسة مقارنة)، مجلة المنارة، المجلد 19، العدد04، 2013، تاريخ تسلم البحث:2013/04/17 تاريخ قبوله للنشر :2013/07/14 سوريا.

ثالثا: العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر.

تعد إدارة المخاطر إحدى التخصصات التي تتصل بشكل كبير مع التدقيق الداخلي، وتشكلان أدوات مهمة ومترابطة، فقديما كانت وظيفة إدارة المخاطر جزء من عملية التدقيق، ولكن اليوم تم فصل الوظيفتين عن بعضهما البعض من حيث المهام، والتكامل التنظيمي مع الحفاظ على الصورة الذاتية والاستقلالية لكل منهما، فإدارة المخاطر هي وحدة منفصلة عن التدقيق الداخلي، على الرغم من أن الوظيفتين مترابطتان ترابطا وثيقان كما ينبغي على إدارة المخاطر المتطورة أن يكون لها نموذج خاص لعملياتها وهذا الأخير يمثل إطار التعاون الملائم بينها وبين التدقيق الداخلي فعملية إدارة المخاطر تتألف من خمسة مراحل تشغيلية: التخطيط، التحديد، التحليل، الضبط والمراقبة.

وتظهر مستويات العلاقة فيما يلي:

- **مرحلة التخطيط لعملية التدقيق:** عند إجراء عملية التخطيط للتدقيق يتم تحديد الإجراءات التي تتضمن معلومات عن العمليات التي تتعرض للمخاطر العالية ويتم تحديدها بناء على دليل المخاطر الذي يشكل هيكل لكل المخاطر المتعارف عليها، يتم خلال مرحلة التخطيط السنوي لعمليات التدقيق الداخلي تقييم مواضع من منظور المخاطر، ومشاركة إدارة المخاطر في إجراءات تقييم المخاطر.
- **مرحلة التنفيذ:** خلال هذه المرحلة يكون المحور الأساسي في تنفيذ عملية التدقيق هو اختبار مدى فعالية الرقابة الداخلية في العمل على تجنب المخاطر أو الحد منها.
- **مرحلة أوراق العمل:** نضاف المعلومات المتعلقة بالمخاطر إلى أوراق العمل الخاصة بالمدقق، أثناء التنفيذ لعملية التدقيق ويتم الربط بين كل نتيجة وملاحظة يتوصل إليها مع المخاطر التي يتعرض إليها البنك ويتم تقديم توصيات بخصوص خطر معين وذلك بالتعاون بين إدارة التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر.
- **مرحلة إعداد تقرير التدقيق:** يتم تلخيص النتائج التي تم التوصل إليها من طرف المدقق وتتضمن هذه النتائج تحديد المخاطر والتوصيات اللازمة ويرفع هذا التقرير إلى الإدارة العليا التي بدورها تصدر تعليماتها إلى إدارة المخاطر الأخذ بتوصيات المدقق ومتابعة تنفيذها بحيث تقوم إدارة المخاطر بتقييم وتوضيح المخاطر وتحليلها وكيفية تجنبها.
- **مرحلة المتابعة:** بعد إعداد التقرير تكون هنا المتابعة لتنفيذ التوصيات التي رخص عليها التقرير، كما يتم متابعة وتقييم نظام الرقابة على أساس المخاطر وذلك بالتنسيق بين وحدة التدقيق ووحدة إدارة المخاطر وتهدف عملية المتابعة إلى السيطرة على المخاطر بالطريقة التي تقلل من التعرض للخسارة وبالتالي نجد أن هناك توافق بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر على توحيد نماذج عملياتها بشكل يضمن للطرفين التكامل المتبادل مع الحفاظ على الصورة الذاتية والاستقلالية لكل منهما. [1]

[1] طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص123.

رابعا: دور التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر

يلعب التدقيق الداخلي دورا أساسيا في عملية تقييم المخاطر من خلال تحليل وتقييم الطرق المستخدمة في تقدير حجم المخاطر واحتمال حدوثها وإعادة احتساب التقييم والتأكد من صحته لتقديم تأكيد معقول للإدارة بأن التقييم الذي سيتم على أساس التعامل مع المخاطر يتم بالشكل الصحيح وهنا تأتي المرحلة الأخيرة وهي كيفية استجابة الإدارة للمخاطر والتعامل معها حيث من الممكن أن تتخذ الإدارة قرارات مختلفة للتعامل مع المخاطر كقبول الخطر، أو تجنب الخطر ذلك بالاستناد إلى درجة احتمال حدوثه ودرجة تأثيره ويلعب التدقيق في هذه المرحلة دورا هاما من خلال تقديم المشورة والنصح للإدارة حول الخيار الأنسب لمعالجة المخاطر بالمقارنة مع تكلفة هذا الخيار، ويقوم التدقيق الداخلي باختبار فعالية عملية الاستجابة للمخاطر من خلال اختبار فعالية نظام الرقابة الداخلية ودورة في تحقيق أو التخلص من المخاطر المحتملة من خلال المراقبة المستمرة يوم بيوم لعملية إدارة المخاطر ومدى تنفيذها بما يتفق مع خطط واستراتجيات وأهداف المؤسسة ويقوم أيضا بتحليل وتقييم المخاطر التي تحققت فعلا ومدى فعالية الخيار الذي اتبع للتعامل معها ومن المهام الرئيسية أيضا لنشاط التدقيق الداخلي التأكد من فعالية وكفاءة نظام التقارير المتبع في توصيل المعلومات الملائمة والكافية حول عملية إدارة المخاطر في الوقت المناسب إلى مجلس الإدارة ويوضح الشكل التالي هذا الدور كما يلي: [1]

[1] شادي صالح البرجيمي، دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر، رسالة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، جامعة دمشق، 2012م،ص82.

الشكل رقم (02): دور وظيفة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر

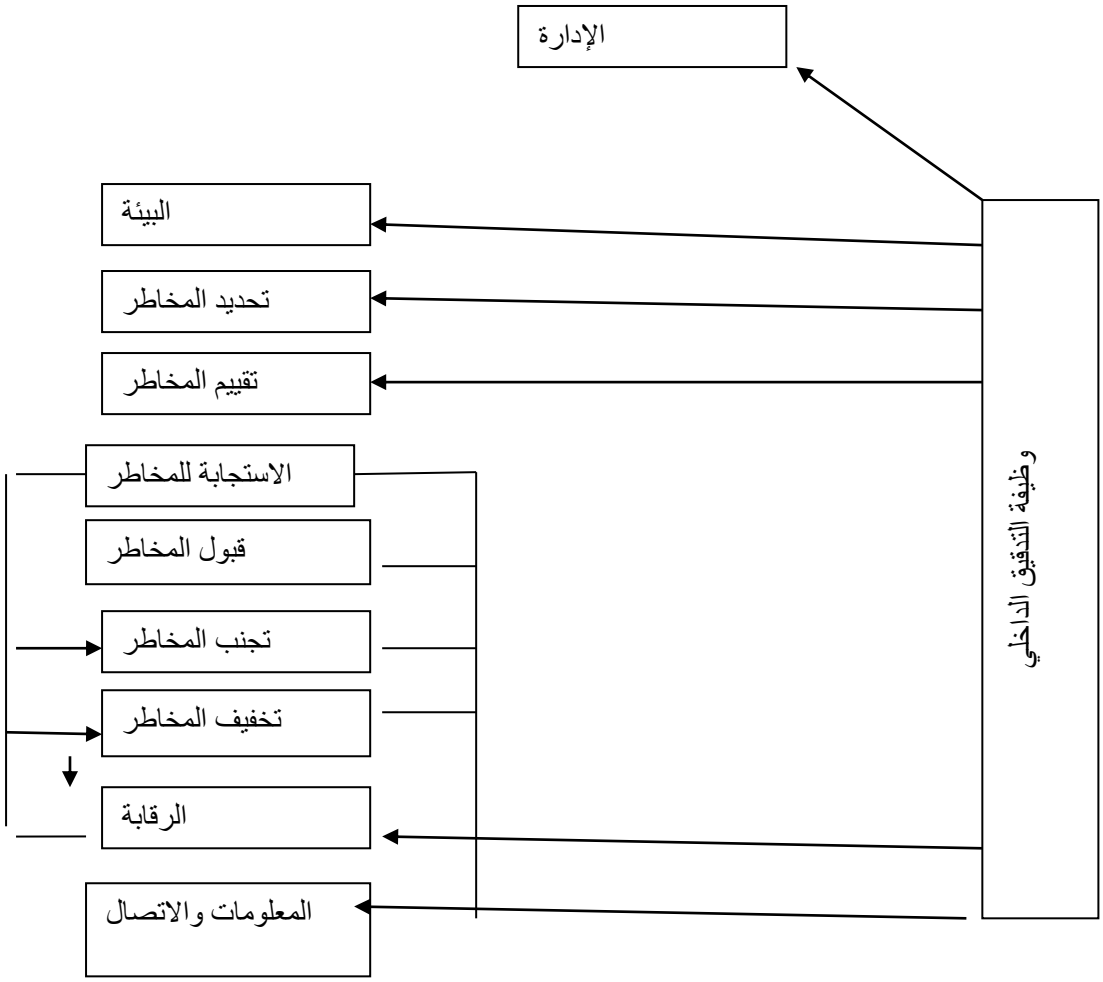

المصدر: منادي صالح البرجيمي، دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر، مذكرة لنيل شهادة في المحاسبة، جامعة دمشق، سوريا، 2012م، ص83.

من الشكل (02) نلاحظ أن لوظيفة التدقيق الداخلي دور كبير في الحد من المخاطر من خلال القيام بتحليلها وتقييمها حالة تحققها فعلا وكذلك التأكد من فعالية وكفاءة نظام التقارير المتبع في توصيل المعلومات الجيدة إلى مجلس الإدارة.

المبحث الثالث: تحليل ومناقشة الدراسات السابقة.

سنتناول في هذا البحث إلى عرض الدراسات السابقة بالعربي والأجنبي لها علاقة بالدراسة محل البحث.

المطلب الأول: الدراسات السابقة.

أولا: الدراسات السابقة باللغة العربية:

1- دراسة (حماد 1996) بعنوان" تطوير نماذج تقدير مخاطر المراجعة لضمان فعالية المراجعة" هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مخاطر التدقيق وتقييم النماذج المختلفة المستخدمة في تقديرها ومن ثم تقديم نموذج يساهم في تحديد تلك المخاطر وقد تم إجراء هذه الدراسة في تحديد مخاطر التدقيق منها نموذج المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين عام (1983) ونموذج كينلي عام (1984) ونموذج شيانو عام (1990) ومن ثم اقتراح نموذج خاص بها وهو استخدام أسلوب المحاكاة في تقدير خطر التدقيق.

2- دراسة هيا مروان إبراهيم لفن: تحت عنوان مدى فعالية دور التدقيق الداخلي في تقويم إدارة المخاطر وفق إطار COSO وهي مذكرة ماجستير تخصص محاسبة وتمويل بالجامعة الإسلامية غزة 2015م.

3- هدفت هذه الدراسة إلى تقييم فعالية دور التدقيق الداخلي ودوره في تقييم إدارة المخاطر وفق إطار COSO وقد شملت الدراسة عدد من المتغيرات المتعلقة بتطبيق الإطار وهي البيئة الداخلية ووضع الأهداف وتحديد الحدث وتقييم المخاطر والاستجابة للمخاطر وأنشطة الرقابة وتقييم نظام الإبلاغ المالي (المعلومات والاتصالات) والمراقبة ومن ثم الوقوف على مفهوم إدارة المخاطر وأنواعها وأسس إدارتها ولإجراءات المتبعة للحد من المخاطر.

4- ومن أهم نتائج الدراسة غياب اللوائح المنظمة لأداء التدقيق الداخلي للقيام بدوره في تقييم المخاطر في القطاعات الحكومية في قطاع غزة بالإضافة لغياب الدور الفعال للتدقيق الداخلي في مراجعة التقنيات المستخدمة بتحديد المخاطر والفرص التي تتعرض لها وعدم فعالية دوره بمتابعة تنفيذ إجراءات الرقابة على القطاع الحكومي وقد خلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات أهمها: ضرورة إنشاء دائرة لإدارة المخاطر في كل وزارة من الوزارات الفلسطينية.

5- دراسة شادي صالح البيجرمي تحت عنوان دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر وهي مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق سنة 2010- 2011.

6- هدفت هذه الدراسة في مدى مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي وفعاليتها في عملية إدارة المخاطر في المصارف السورية حيث خلصت الدراسة إلا أنه لا توجد مساهمة فعالة لنشاط التدقيق الداخلي في عملية إدارة المخاطر في المصارف السورية العامة ويساهم في نشاط التدقيق الداخلي بشكل فعال في عملية إدارة المصارف السورية الخاصة.

7- وقد خلصت الدراسة غلى العديد من التوصيات أهمها: ضرورة تفعيل دور نشاط التدقيق الداخلي في عملية إدارة المخاطر في المصارف لتساعد في مواجهة الأزمات المالية المستقبلية، ضرورة اهتمام المصارف العامة بشكل كبير بعملية إدارة المخاطر لديها، الإسراع في إحداث قسم للتدقيق الداخلي في المصارف العامة.

8- دراسة سعيدة عمراني: تحت عنوان دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المؤسسات الاقتصادية دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات بولاية بسكرة وهي مذكرة ماستر تخصص فحص محاسبي بجامعة محمد خيضر بسكرة، سنة 2015م.

9- تهدف هذه الدراسة غلى إبراز واقع التدقيق الداخلي ومدى مساهمته كآلية رقابية لتطبيق غدارة المخاطر فقصد تدعيم الجانب النظري من الدراسة قمنا باستعراض الأدبيات التي تناولت المفاهيم الأساسية للتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر.

10- وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود وعي إدراك لدى المؤسسة أهمية غدارة المخاطر وأن تبنى ثقافة الخطر داخل المؤسسة يساعد على عملية اتخاذ القرار عموما ويسهل عملية إدارة المخاطر بشكل خاص.

11- وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة استحداث قسم خاص بإدارة المخاطر بالمؤسسة يعمل بشكل فعال وكذا الاهتمام بوظيفة التدقيق الداخلي مما يساعد على التطوير وتوفير الإمكانيات والموارد اللازمة لتدعيم مكانتها في المؤسسة.

ثانيا: الدراسات باللغة الأجنبية:

1- دراسة (peter ،2013) بعنوان تقدير خطر التدقيق واكتشاف الأخطاء في التقارير السنوية بالتطبيق عن نيجيريا.

2- هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين خطر التدقيق واكتشاف الأخطاء الجوهرية في التقارير المالية السنوية في نيجريا ودراسة إذا ما كانت لعملية تقدير خطر التدقيق واستخدام مستوياته المقدرة كدليل لعملية التدقيق أثر في اكتشاف الأخطاء الجوهرية ولتحقيق هدف الدراسة ثم توزيع (360) استبانه على (20) شركة تدقيق خارجي في ست مدن نيجيرية ومن ثم تم تحليل الاستجابات واختبار الفروض باستخدام أسلوب تحليل الانحدار المتعدد. التدقيق

3- توصلت الدراسة إلى أن تطبيق نموذج خطر التدقيق له دور هام في اكتشاف الأخطاء الجوهرية في التقارير المالية السنوية حسب وجهة نظر عينة الدراسة وكان هذا الدور ايجابيا ذلك أن استخدام نموذج خطر التدقيق يخفض من احتمال كون التقارير المالية تحتوي على أخطاء جوهرية.

4- دراسة (Willian ،2003) بعنوان Auditing Risk Assessment and Risk Management Processes.

هدفت هذه الدراسة غلى التعرف على دور وظيفة التدقيق الداخلي في إضافة قيمة المشروع من خلال تأكيدها على عملية التقييم الذاتي للمخاطر وأكدت الدراسة على أن توفير فريق من الأشخاص يركزون على التقييم الذاتي للمخاطر وزيادة الوعي بتأثير الموظفين في تحقيق الأهداف المرسومة للمشروع.

ومن نتائج الدراسة أن نظام الرقابة الداخلي القوي يتطلب تحليل جميع المخاطر المرتبطة بأنشطة المشروع وأن نظام الرقابة الداخلية يتأثر بمنهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر، وعند التخطيط الرقابة على

المخاطر يجب أن يتم تقييم مستوى كل خطر ويحدد الرقابات المناسبة لتخفيف المخاطر وتحديد مستوى الخبرة المطلوبة لتنفيذ تلك الخطة.

المطلب الثاني: أوجه التشابه وأوجه الاختلاف

الجدول رقم 02: نبين فيه الدراسات السابقة.

الدراسات السابقة	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
الدراسة السابقة (1)	تمثلت أوجه التشابه بين الدراستين فيما يلي: – من حيث الطريقة: اعتمدت كلتا الدراستين على دراسة حالة – من حيث الأدوات: اعتمدت كلتا الدراستين على مختلف الوثائق	تمثلت أهم أوجه الاختلاف بين الدراستين في: من حيث الهدف: اعتمدت الدراسة محل البحث على صيغة الأخطاء الجوهرية في نظم التدقيق . في حين استهدفت الدراسة السابقة تحليل مخاطر التدقيق وتقييم النماذج المختلفة. من حيث المنهج: اعتمدت الدراسة محل البحث على المنهج الوصفي مع استخدام التحليلي أما الدراسات السابقة فقد اعتمدت على المنهج التحليلي مع اسلوب المحاكات
الدراسة السابقة (2)	تمثلت أوجه التشابه بين الدراستين فيما يلي: حيث أن هدف كل من الدراستين هو ابراز الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر من حيث الطريقة: اعتمدت كلا الدراستين على دراسة حالة. من حيث الأدوات: اعتمدت كلتا الدراستين على مختلف الوثائق. من حيث الدراسة كلتا الدراستين اعتمدت على المنهج الوصفي مع استخدام الاسلوب التحليلي	تمثلت أهم أوجه الاختلاف في: الحدود المكانية والزمانية فقد كانت دراسة الباحث في غزة عام 2016 م أما عن دراستنا فهي في الجزائر عام 2020 ومن حيث طبيعة البحث فقد كانت دراسة لنيل شهادة الماجستير أما دراستنا فهي لنيل شهادة الماستر.
الدراسة السابقة (3)	تمثلت أوجه التشابه بين الدراستين فيما يليك من حيث الهدف: كلتا الدراستين تهدفان إلى ابراز واقع التدقيق الداخلي ومدى مساهمته في اكتشاف الأخطاء.	تمثلت أوجه الاختلاف بين الدراستين فيما يلي: أداة وحدود دراستنا عبارة عن دراسة حالة أما الدراسة السابقة عبارة عن دراسة ميدانية.

الدراسة السابقة (4)	تمثلت أوجه التشابه بين الدراستين فيما يلي: من حيث الهدف: كلتا الدراستين تهدفان إلى إبراز واقع التدقيق الداخلي ومدى مساهمته كآلية رقابية لتطبيق إدارة المخاطر	تمثلت أوجه الاختلاف بين الدراستين فيما يلي: أداة وحدود الدراسة: قصد كانت دراستنا عبارة عن دراسة حالة أما هي فكانت عبارة عن دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات
الدراسة السابقة (5)	تمثلت أوجه التشابه بين الدراستين فيما يلي: من حيث الهدف: هدفت كلتا الدراستين إلى اكتشاف الأخطاء الجوهرية السنوية في البيانات المالية من حيث المنهج: اعتمدت كلتا الدراستين على المنهج الوصفي مع استخدام الأسلوب التحليلي. من حيث الأدوات: اعتمدت كلتا الدراستين على الوثائق والبيانات المالية.	تمثلت أوجه الاختلاف بين الدراستين فيما يلي: من حيث مجتمع الدراسة: اعتمدت الد اسة محل البحث محاسب معتمد لدى المؤسسة أما الدراسة فقد اعتمدت الدراسة السابقة فقد اعتمدت على المدققين الخارجيين أداة وحدود الدراسة: اعتمدت دراستنا على طريقة دراسة حالة أما الدراسة السابقة فقد اعتمدت على الاستبيان.
الدراسة السابقة (6)	تمثلت أوجه التشابه بين الدراستين فيما يلي: من حيث الهدف: هدفت كلتا الدراستين إلى اكتشاف الأخطاء الجوهرية السنوية في البيانات المالية. من حيث الأدوات: اعتمدت كلتا الدراستين على الوثائق والبيانات المالية.	تمثلت أوجه الاختلاف بين الدراستين فيما يلي: من حيث الطريقة: اعتمدت دراستنا على دراسة حالة أما الدراسة السابقة فقد اعتمدت على الاستبيان.

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على الدراسات السابقة ودراسة محل البحث.

من خلال استعراض الدراسات السابقة تبين لنا إن معظمها ألقت الضوء على مدى دور التدقيق الداخلي في اكتشاف الأخطاء في المؤسسات الاقتصادية وجاءت الدراسة محل البحث لتكمل ذلك مع تركيز على أهمية التدقيق الداخلي في المؤسسة الاقتصادية.

خلاصة الفصل

نظام التدقيق الداخلي جزء لا يتجزأ من كل نظام تستخدمه المؤسسة لتنظيم وتوجيه عملياتها وليس نظام مستقل بذاته وهو مجموعة من الأعمال التي تحدث بشكل مستمر داخله بحيث يضع أساسها وينفذها ويدققها ويطورها الأفراد على كافة المستويات بالمؤسسة.

ومن وظائفه الأساسية تحديد المخاطر والتعرف عليها ثم ترتيبها وقياسها من أجل الحد منها في أقل التكاليف وبأقصى الحدود وهذا لضمان استمرارية المؤسسة وتحقيق أهدافها حيث أصبحت المؤسسة تعتمد في مضمونها على فن إدارة المخاطر وذلك في ضوء ما شهدته على انفتاح غير مسبوق في التطور السريع التكنولوجي، ومن هنا نأتي إلى أن أهمية إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية وذلك من أجل المحافظة على قوة وسلامة هذا الجهاز لخدمة الاقتصاد الوطني، ورفع كفاءة الإدارة داخل المؤسسة وذلك من خلال وضع السياسات احترازية ضد مختلف أنواع المخاطر على أساس عقلاني .

الفصل الثاني

دور التدقيق الداخلي في اكتشاف الأخطاء

لدى مؤسسة باتيمتال

للقطاع الصناعي مكانة هامة بين القطاعات الاقتصادية الأخرى إذ يقوم بتسهيلات خدمية للمستهلكين تقريبا منها، لما يوفره من إعلانات لصالح أفراد المجتمع لتلبية احتياجاتهم وإشباع رغباتهم حيث تعتبر مؤسسة المباني الصناعية والنحاس جزءا من هذا القطاع أين توفر السلع والمواد الضرورية بأسعار مقبولة لفائدة المستهلكين، كما تهتم بترويج السلع المنتجة داخل وخارج الوطن وهي بذلك قناة من قنوات التوزيع المعتمدة عن طرف العديد من المؤسسات المنتجة.

سنتطرق من خلال هذا الفصل إلى دور التدقيق الداخلي في اكتشاف الأخطاء حيث تناولنا من خلاله مبحثين، الأول يتعلق بتقديم عام لمؤسسة باتيمتال أما الثاني يتمثل في تحليل مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة باتيمتال.

المبحث الأول: الإطار العام لمؤسسة المباني الصناعية والنحاس

تمثل وحدة عين الدفلى مؤسسة باتيمتال هياكل غرب دورا هاما في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني فهي تحاول دائما رسم المستقبل بهدف وضع الخطط التي يجب اتباعها ومن خلال هذا المبحث سنتعرف على هذه المؤسسة وأهم ما يميزها.

المطلب الأول: ماهية مؤسسة المباني الصناعية والنحاس وتعريفها

في هذا المطلب سنحاول إعطاء لمحة عامة حول مؤسسة المباني الصناعية والنحاس

أولا: **مفهوم مؤسسة المباني الصناعية والنحاس**

سيتم التطرق إلى مفهوم مؤسسة الباني الصناعية والنحاس

1- **تعريف مؤسسة المباني الصناعية والنحاس:**

هي فرع من الفروع السبعة للمؤسسة الوطنية BATIMETAL أنشئت بتاريخ 31 ماي 1998 على شكل مؤسسة ذات أسهم (SPA) نتيجة إعادة هيكلة المؤسسة إلى BATIMETAL .

تعتبر مؤسسة BATIMETAL من أهم المؤسسات الجزائرية في مجال البناءات الحديدية والنحاسية برأس مال قدره 120000دج.

ساهم في إنشائها مجموعة مؤسسات تتمثل في:

SUMETAL الجزائر، ACMC فرنسا، ،KHIRCHILD روسيا الفدرالية، وتختص مؤسسة BATIMETAL SPA في البناءات المعدنية المصنعة بما يلي:

الهياكل المعدنية، الصناعات النحاسية بعين الدفلى هي إحدى وحداتها الثلاث المنتشرة عبر التراب الوطني وهي مركب على مساحة تتجاوز 14 هكتار وتسخر له طاقة بشرية وتكنولوجية معتبرة من أجل تجسيد الأهداف التي سطرتها،إذ أن المركب يهتم حاليا 217 عاملا مقسمين كما يلي:

- إطارات (CADES) عددهم : 25 منهم 06 نساء
- تحكم واشراف (MAITRISE) عددهم: 43 منهم 04 نساء
- عون تنفيذ 149 منهم 04 نساء

تختص مؤسسة BATIMETAL في إنتاج المواد الحديدية والصناعات النحاسية والبناءات المعدنية وذلك سنة 2009 بقدر بـ: 643762000 دج وكان رقم الأعمال التقديري 6388488000 دج

أهم منتجاتها: قاعات رياضية، صهاريج، موقف سيارات متعدد الطوابق، شاليهات، ثكانات عسكرية وعتاد خاص بالجيش.

تعتبر أرقام الأعمال هذه متوسط مقارنة بالقدر المتوسطة للوحدة والمقدرة بـ 6500 طن على أساس 10 سنوات ماضية وفي بداية نشاط المؤسسة كانت 12000 طن يشكل نمطي وهذه الأرقام تمثل قدرات سنوية (6500 طن/سنويا ، 12000 طن سنويا وتقدر قيمة هذا الاستثمار (منشآت هذه الوحدة) حاليا 9000000000 دج هي عبارة عن مرائب واسعة وفعالة جدا لأداء أفضل الأعمال.

يمكن الإشارة إلى أهم زبائنها هم : الجيش الوطني الشعبي، مؤسسة سونلغاز، وزارة الشباب والرياضة وزارة النقل، إضافة إلى بعض المتعاملين الخواص.

2- نشأة شركة المباني الصناعية والنحاس:

يعود تأسيس شركة المباني المعدنية إلى 1902 على يد أندري دوفون ثم بعد الاستقلال وفي سنة 1968 ظهرت تحت اسم (SNMETAL) والمؤسسة الاقتصادية التي تفرعت إلى أربع (4) مؤسسات

مؤسسات (PROMETAL/BATIMETAL/EROU/ALENCC) وبعد ذلك في سنة 1983 في إطار إعادة الهيكلة للمؤسسات التابعة للشركة القابضة HOLDING PUBLIC المسماة SIDENT وفي ديسمبر 1997 تفرعت الشركة BATIMETAL بدورها إلى (7) وحدات هي:

- هندسة مدنية وعمارات BATIGEC
- الكهربائية الأعمدة BATICIM
- تركيب وصيانة صناعية BATIRIM
- الهندسة BATENCO
- صيانة الأغطية المدنية BATICOMPO
- تقديم خدماتCOTRANS
- مباني صناعية BATIMETA L

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لشركة BATIMETAL

نظرا لأهمية مؤسسة المباني الصناعية والنحاس جعلها تنقسم إلى عدة مديريات ومصالح كما يوضحه الشكل الموالي

الشكل رقم (03) : الهيكل التنظيمي لشركة BATIMETAL

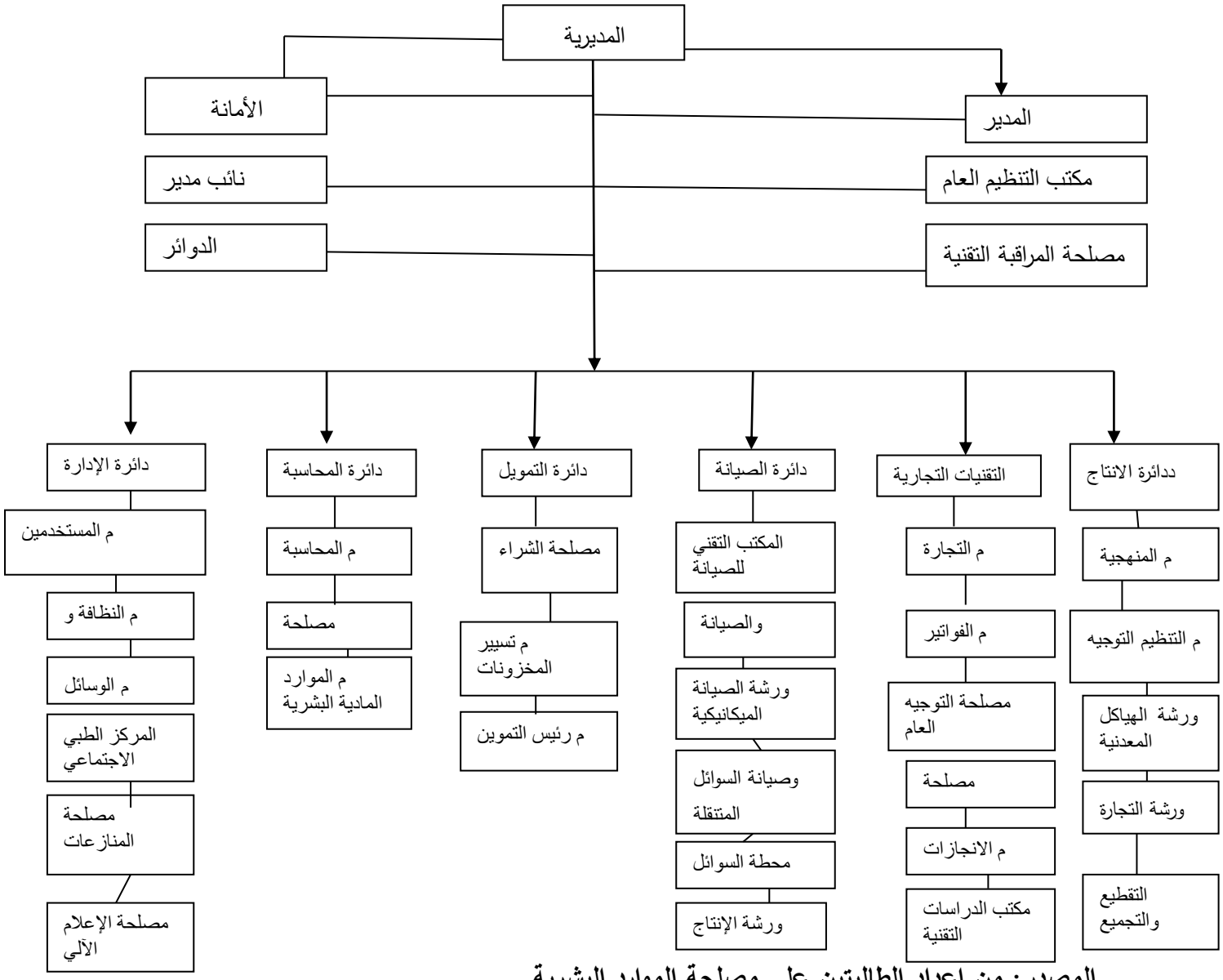

المصدر: من إعداد الطالبتين على مصلحة الموارد البشرية

وهذا شرح موجز للهيكل التنظيمي لمؤسسة المباني الصناعية والنحاس:

1- **دائرة التجارة والانجازات:** تتكون هذه الدوائر من 05 مصالح

- مصلحة التجارة
- مصلحة الفواتير
- مصلحة التوجيه العام
- مصلحة الإرسال

تعمل هذه المصالح بالتنسيق لضمان انجاز المهام الملقاة على عاتقها وتتمثل في:

- استقبال ملف الزبون ومراقبة الشحن وتسهيل عملية البيع
- برمجة ملفات الزبائن وأوقات التسليم ومراقبة تنفيذ الصفقات

- مراقبة سند الوزن المطابق للشروط النصوص عليها واصدار صكوك الفاتورة والتسليم وفحص الفواتير ومطابقتها للصكوك المقدمة.
- جرد العمليات اليومية الخاصة بالبيع والتسليم.

▪ **مصلحة التجارة:** تتمثل وظيفتها في تسويق المنتجات بالبحث عن الزبائن والمشاريع التي تظهر في الجرائد اليومية مثلا.

▪ **مصلحة الفواتير**: تقوم بإعداد الفواتير للزبائن ولها علاقة مع جميع المصالح والدوائر مثلا : كراء آلات الرافعة وبيع مختلف الهياكل المعدنية.

▪ **مصلحة التوجيه العام:** تكمن وظائفها في:

متابعة ومراقبة مشروع ورشات الإنجاز وتقييمه بنسب مئوية

إعلام مصلحة الإرسال والإنجازات لكافة المعلومات

تعيين الرقم التسلسلي الخاص لكل ملف من الملفات المختلفة للزبائن.

▪ **مصلحة الإرسال:** بعد إعلام مصلحة الإرسال تقوم بالدور التالي:

استقبال الإنتاج من الورشات المختلفة

إعادة مراقبة الإنتاج

وضع المخطط الإرسالي لكل المشاريع.

▪ **مصلحة الإنجازات:** عند استعمال المنتج من طرف مصلحة الإرسال تعمل هذه المصلحة على تركيب هذا المنتج في المكان المراد إقامة المشروع عليه وذلك تنفيذا لمخطط إجمالي للمشروع بطريقة مثلى.

2- دائرة الإنتاج: تسهر على ضمان سيرورة العملية الإنتاجية من خلال الحرص على تنفيذ المخططات المنجزة من طرف المصلحة التقنية (الدراسات)، وذلك وفق ما تحمله هذه المخططات من تحليل كمي وكيفي للمادة وملحقات أخرى.

▪ **مصلحة المنهجية:** تقوم هذه المصلحة بـ:

- تحفيز المنهجية المتبعة
- التخطيط التام للمراحل المتبعة للإنتاج

▪ **مصلحة التنظيم والتوجيه.**

- استقبال المتهجية المتبعة في الإنتاج من مصلحة المنهجية
- تخطيط البرامج
- إصدار الأوامر والتوجيهات

▪ **ورشة الهياكل المعدنية**

تشمل خمسة مراحل

- المرحلة الأولى: في هذه المرحلة يتم تقطيع الحديد حسب الاحتياجات

- المرحلة الثانية: يتم ثقب القضبان الحديدية
- المرحلة الثالثة: يتم تجميع هذه القبضان للحصول على هياكل معدنية.
- المرحلة الرابعة: تلحيم القضبان مع بعضها.
- المرحلة الخامسة: دهن الهياكل المعدنية لمقاومة الصدى ومختلف العوامل المؤثرة.

▪ **ورشة التجارة:** تقوم بصنع النوافذ، الأبواب وخزانات المياه، وأخيرا نحصل على منتج تام الصنع من الهياكل المعدنية ويتم استعماله في مشاريع عديدة ومختلفة

▪ **مكتب الدراسات التقنية:** تهتم مصلحة الدراسات في هذه المؤسسة بصفة خاصة بالنظر إلى الدراسات المنجزة خارج الوحدة (من طرف الزبون) من جهة أو إنجاز دراسات المشاريع التي تكلف بانجازها وفق المعايير العلمية (الهندسة) المعمول بها عالميا وتعتبر حلقة وصل بين دائرة التجارة ودائرة الانتاج.

3- دائرة التموين: تضم مصلحتين، مصلحة الشراك ومصلحة تسيير المخزون حيث تعمل على جلب المادة الأولية وكل ملحقاتها وإلى دائرة الإنتاج، وتموين دائرة الصيانة بقطع الغيار الضرورية واحترام آجال تسليمها، وتتمثل في:

- **مصلحة الشراء:** تقوم هذه المصلحة بتحفيز طلب الشراء مدون بكل ما ينقص المخزن ويوجه إلى مدير الوحدة للإمضاء عليه ثم يوجه إلى البائع لشراء ما يلزم.
- **مصلحة تسيير المخزونات:** تعمل على تسيير المخزونات ومراقبة السلع بشكل مستمر وكل ما يستوجب إيجاده لدى وحدة توجيه هذه المصلحة بطلب يوجه لدى مصلحة الشراء.

4- دائرة المالية والمحاسبة: تعمل على تحصيل عوائد المادة المصنعة عند بداية إرسالها إلى مكان إقامة المشروع، وذلك وفق حالات تقدم الأشغال بنسب متفاوتة (تسيير السيولة الخارجية للمؤسسة من مقبوضات ومدفوعات)، تشمل هذه الدوائر ثلاث مصالح هي: مصلحة المحاسبة، مصلحة المالية ومصلحة المحاسبة المادية والتحليلية.

▪ **مصلحة المحاسبة:** تتمثل دور هذه المصلحة في:

- مراقبة الوثائق المحاسبية (الفواتير، وثيقة التسليم، طلب الشراء) والتأكد من صحة المعلومات الموجودة بها.
- التسجيل المحاسبي لمختلف العمليات الخاصة بالوحدة
- ادخال المعلومات المحاسبية في جهاز الكمبيوتر وهذا الأخير يقوم بمعالجة المعطيات
- إصدار الموازنات وكل القوائم والجداول المحاسبية.
- مسك الدفاتر المحاسبية ودفتر الأستاذ
- مسك الدفتر اليومي الجرد المقدم والممضي.
- إصدار الموازنة المحاسبية وجدول حساب النتائج والوثائق الملحقة ومتابعة التصريحات الضريبية والميزانية الضريبية .

▪ **مصلحة المالية:** تتميز بارتباطها الوطيد مع الوسط الخارجي للمؤسسة وتقوم بتسيير السيولة المالية للوحدة من مقبوضات ومدفوعات حيث تسهر على:

- دفع الرواتب والأجور والضرائب والرسوم.
- إصدار الصكوك ومتابعة دفاترها وتسديد فواتير الممونين
- تسيير الحسابات البنكية والعلاقات مع البنوك.
- متابعة تسديد القروض المصرفية في إطار طلبات الخدمات الخارجية المرتبطة بالصيانة وقطع الغيار والاستثمارات.
- إعداد الحساب الختامي للمؤسسة بصفة دورية والتسيير اليومية للمحفظة المالية للديون وإشعار المديرية بذلك.
- تحليل الموازنة المالية السنوية وإصدار التقرير الدوري لنشاطات الدائرة.

▪ **مصلحة المحاسبة المالية:** تعمل على تنفيذ العلمي للمحاسبة العامة والتحليلية وإصدار الميزانية المحاسبية وجدول النتائج وتحديد الانحرافات، وتهدف إلى التطبيق الصارم لتنظيم التبني وتسيير المواد والموارد وصحة المعلومات والنتائج المحاسبية حيث تعمل على تحديد النتائج التحليلية المتعلقة بالاستغلال:

- إعداد الجدول الشهر ي لتوزيع الأعباء
- تحديد سعر التكلفة للوحدة المنتجة ومراقبة تغييرها والوقوف على أسبابها محاسبيا.
- مسك تطبيق الأصول الثابتة والمتابعة السنوية للاهتلاكات والحفاظ على الأرشيف المحاسبة.
- تنظيم عمليات الجرد المتعلقة بقطع الغيار.
- إصدار موازنات حسب الأرصدة فيما يخص ديون الزبائن ومسك دفتر محاسبة المواد.
- إحصاء جميع الممتلكات للمؤسسة من عتاد، وسائل منتقلة، الإنتاجية.
- تصنيف هذه الممتلكات الاستثمارية حسب الحجم مع تعيين موقع وجدها.4

5- دائرة الإدارة والموارد البشرية: تسهر هذه الدائرة على:

- تسيير الملفات الإدارية الخاصة بالعمال مع توظيف إلى ما بعد التقاعد.
- تحضير ودفع الرواتب والأجور الشهرية وتسيير العطل السنوية والاستثنائية.
- تسيير الملفات الاجتماعية للعمال الخاصة بالاشتراكات والتسجيل في صندوق الضمان الاجتماعي والتعويضات الخدمات الاجتماعية.
- وضع البرامج الخاصة بتكوين العمال الجدد.
- متابعة الملفات ذات الطابع التنازعي بين المؤسسة والعمال والمؤسسة وزبائنها أمام الإدارة أو المحاكم والتي يتعذر حلها عن طريق التراضي.
- تتكون هذه الدائرة من خمس (5) مصالح هي:

▪ **مصلحة المستخدمين:** تندرج تحتها ثلاث فروع:

فرع المستخدمين: يقوم المكلف بهذا الفرع بالإشراف على الملفات الإدارية لكل عمال الوحدة وهذا فيما يخص مثلا:

- تطبيق قرارات النظام الداخلي على العمال.

- متابعة السلوك المهني للعمال من حيث الانضباط في الحضور إلى العمل أو الغياب.

الفرع الاجتماعي: لقد نم هذا الفرع مؤخرا، حيث يعتبر بمثابة همزة وصل بين صندوق الضمان الاجتماعي والعمال، والدور الأساسي لهذا الفرع هو دراسة ملفات العمال، من الناحية الاجتماعية (المنح العائلية، المصاريف الطبية والعلاجية، وحوادث العمل).

فرع الأجرة: يستمد هذا الفرع معلوماته من فرع المستخدمين والفرع الاجتماعي، وهذا لتسوية الراتب الشهري لكل عمال الوحدة.

- **مصلحة النظافة والأمن:** تتكون من رئيس المصلحة الذي يشرف على مجموعة من أعوان الأمن التي تقوم بما يلي:

- الدراسة ليلا ونهارا للوحدة
- مراقبة سيرورة الإنتاج في الورشات
- مراقبة العمال أثناء العمل وإلزامهم باحترام القوانين، كما لها اتصالات مع مركز الحماية المدنية وهذا في حالة مرض استعجالية، حرائق، الغاز.

- **مصلحة الوسائل العامة:** تتكون هذه المصلحة من فرعين.

- فرع النقل
- فرع النظافة والخدمات العامة.
- وضع البرامج الخاصة بتكوين العمال الجدد.

- **مصلحة المنازعات:** تتمثل مهام هذه المصلحة في:

- استقبال ملفات الزبائن والموردين المشكوك فيها من مختلف مصالح الوحدة وتحليلها وإعادة النظر فيها.
- دراسة المنازعات التي يقوم بها عمال الوحدة وإعادة النظر فيها (منازعات حول الأجور، القرارات)

- **مصلحة الإعلام الآلي:**

- تعمل على تطوير الإعلام الآلي في الوحدة.
- تكوين بعض موظفي الإدارة على استعمال الكمبيوتر حيث تمس هذه النقطة الموظفين الذين لم يسبق لهم وأن استعملوا الإعلام الآلي.
- وضع برامج خاصة لكل مصلحة من مصالح الوحدة

6- دائرة الصيانة: تشمل هذه الدائرة:

- المكتب التقني للصيانة
- ورشة الصيانة الميكانيكية
- ورشة الصيانة الكهربائية
- ورشة صيانة الوسائل المنتقلة
- ورشة الإنتاج الميكانيكي
- محطة السوائل.

المطلب الثالث: مهام ونشاطات مؤسسة المباني الصناعية والنحاس.

في هذا الجزء سيتم التطرق إلى مهام ونشاطات مؤسسة المباني الصناعية والنحاس

1- مهام المؤسسة: تتمثل مهام المؤسسة في:

- الدراسات: أي دراسة تقنية للمشروع من حيث محيط المتطلبات اللازمة.
- التصنيع: بناء على دراسات الموضوعة تتم عملية التصنيع.
- التركيب: بعد الدراسات والتصنيع يأتي التركيب ويكون بمخطط مرقم.

2-نشاطات الشركة:

في اطار التوجيهات والأهداف العامة لإعادة هيكلة المؤسسات المقدمة من طرف الدولة فإن النشاطات شركة تتمثل في:

- تصميم مباني وغيرها من المنجزات ذات الهيكل الحديدي.
- تنظيم وتكوين لهياكل ووسائل الصيانة التي تسمح بتطوير لإعدادات ووسائل الإنتاج.
- مساعدة أصحاب المروعات في صميم التمهيدية

2-1 آليات جمع المعلومات في المؤسسة:

في هذا الجزء يتم التطرق إلى توضيح الأدوات المستعملة وطرق جمع المعلومات في الدراسة الميدانية.

أدوات جمع المعلومات:

- تم الاعتماد في الدراسة على عملية جمع الوثائق والمتمثلة في القوائم المالية نسخة من السجل التجاري تسمى بشاهدة الإيداع الحسابات الاجتماعية وموقع المؤسسة كأدوات من أدوات البحث العلمي قصد مدة تطبيق المؤسسة محل الدراسة للإفصاح المحاسبي في نظام الرقابة الداخلية.

طرق جمع المعلومات: نميز نوعين من المعلومات والمبينة كما يلي:

- **المعلومات أساسية:** تم الحصول على معلومات أساسية من مصلحة المالية والمحاسبة المتمثلة في الميزانيات التقديرية والحقيقية لكل من الأصول والخصوم وجدول النتائج والكميات وبعض المعلومات من الموقع الالكتروني للمؤسسة.
- **معلومات ثانوية:** تم الحصول على جملة من المعلومات التي تخص الموضوع من طرف عمال المؤسسة بالإضافة إلى الاعتماد على المذكرات ومساعدة الزملاء والمقابلة التي أجريت مع الموردين والزبائن.

المبحث الثاني: تحليل مؤشرات التوازن المالي لمؤسسة باتيمتال

يعتبر التحليل المالي من أهم مواضيع الإدارة المالية وضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم، حيث تعتبر مؤشرات التوازن المالي أحدث الرسائل لتشخيص الحالة المالية للمؤسسة خلال فترات زمنية بالاعتماد على القوائم والوثائق المالية المتاحة.

فهي تقوم بفحص السياسات المالية المتبعة من طرف المؤسسة في دورة أو دورات معينة عن طريق دراسة البيانات والقوائم المالية التي تمكن المسيرين من معرفة الأسباب التي أدت إلى ظهورها بالكيفيات والكميات التي هي عليها واكتشاف نقاط القوة والضعف في المؤسسة.

المطلب الأول: عرض وتحليل تطور عناصر الميزانية لسنوات (2014-2015-2016)

الجدول رقم (03): عرض الميزانية المالية المختصرة لسنوات (2014-2015-2016)

الأصول	سنة 2014	سنة 2015	سنة 2016
الأصول الثابتة			
- تثبيتات معنوية	32777.77	13111.11	212694.44
- تثبيتات عينية	2809101727	2856254987	2855672866
- تثبيتات مالية	105057760.5	32809177.61	94988731.5
الأصول	2909559423.73	2886190234.89	2948507450.37
الأصول المتداولة			
- قيم الاستغلال	526110162.04	569951075.87	725092840.52
- قيم محققة	1770391872	2177828444	2913924988
- قيم جاهزة	297158957.48	219266706.26	29239449.04
الأصول الثابتة	2593660992.25	2967046226.49	3931347278.51
الأصول	5503220415.58	5853236461.38	6879854728.88
الخصوم			
أموال دائمة:			
- الأموال الخاصة	1079986064.07	1227387210.76	1425297342.15
- د.ط.أ	2867305084.57	3124674455.85	3211204505.31
الأموال الدائمة	3947291348	4352061664	4636501847
د.ق.أ	1555929067.34	1501174795.77	2243352881.42
الخصوم	5503220415	5853236461.36	6879854728.88

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المحاسبية للمؤسسة، أنظر الملحق رقم (1 و2 و3).

الجدول رقم (04) : دراسة تطور ميزانية والوزن النسبي للسنوات (2014-2015-2016).

	نسبة التطور		الوزن النسبي %		
الأصول	(2014-2015)	(2015-2016)	2014	2015	2016
الأصول الثابتة					
- تثبيتات معنوية	-59.9	-1522.2	0.0006	0.0002	0.003
- تثبيتات عينية	-33.91	-0.02	51.1	48.8	41.5
- تثبيتات مالية	-68.77	-189.51	2	0.6	1.3
الأصول الثابتة	-0.80	2.16	53	49.5	42.8
الأصول المتداولة					
- قيم الاستغلال	-8.33	27.2	9.6	9.8	10.54
- قيم محققة	23.01	33.79	32.2	37.2	42.4
- قيم جاهزة	-26.21	33.32	5.40	3.7	4.25
الأصول المتداولة	14.39	32.50	47	50.6	57.02
الأصول	6.36	17.54	100	100	100
الخصوم					
الأموال الدائمة:					
- الأموال الخاصة	13.64	16.1	19.6	20.9	20.7
- د.ط.أ	8.97	2.76	52.1	53.4	46.6
الأموال الدائمة	10.25	6.53	71.7	74.3	67.4
د.ق.أ	-3.51	49.43	28.3	25.7	32.6
الخصوم	6.36	17.55	100	100	100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المختصرة للمؤسسة.

بالنسبة للأصول:

ما يلاحظ على الوزن النسبي للأصول مؤسسة باتيمتال أنها موزعة تقريبا توزيعا متماثلا بين أصولها الثابتة والمتداولة، ومعظم أصولها الثابتة هي عبارة عن تثبيتات عينة، في حين أن نصيب التثبيتات المعنوية والتثبيتات المالية من مجمل استثمارات المؤسسة يبقى ضئيلا ولا يتجاوز في أحسن الأحوال نسبة 2% من مجموع الميزانية خلال فترة الدراسة، في المقابل نجد أن معظم الأصول المتداولة هي عبارة عن قيم محققة في شكل مستحقات

المؤسسة لدى الغير تم تحصيلها فيما بعد بنسبة تجاوزت 32% من مجموع أصول المؤسسة خلال فترة الدراسة، تليها قيم الاستغلال بما تمثله من مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ بنسبة قاربت 10% من مجموع أصول المؤسسة، وفي الأخير تذيلت القيم الجاهزة في شكل متاحات وما يماثلها من نقدية بنسبة لم تتجاوز في أحسن الأحوال عينة 5.40 % من مجموع أصول المؤسسة خلال فترة الدراسة.

من جهة أخرى ارتفعت استثمارات المؤسسة في أصولها بشكل مستمر خلال فترة الدراسة بنسبة 6.36% وفي سنة 2014 و 2015 وبنسبة 17.54% بين سنتي 2015 و 2016 مدعومة بالزيادة في الأصول المتداولة حيث لا مست مستوى 32.50% سنة 2016 عما كانت عليه 2015 وزيادة الأصول الثابتة خلال نفس الفترة بـ 2.16%.

بالنسبة للخصوم:

ما يلاحظ على الوزن النسبي لمصدر أموال مؤسسة باتيمتال أن الديون الطويلة الأجل تمثل صدارة مصادر التمويل بنسبة تجاوزت 50% بين سنتي 2014 و2015 ونسبة 46.6% سنة 2016ن ثم تليها الديون قصيرة الأجل بنسب متفاوتة تراوحت بين 25.7% و 32.60% خلال فترة الدراسة في حين تبقى أموال الملكية في المرتبة الأخيرة بنسبة قاربت 20% ،أي أن المؤسسة خلال فترة الدراسة اعتمدت على تمويل أصولها عن طريق أموال الغير المتأنية من مجموع الديون نسبة قاربت 80%، في المقابل كانت نسبة ما تمتلكه المؤسسة من أموال الدائمة تبقى بحوزتها لمدة تزيد عن سنة تمثل 71.4 % و 74.3% و 67.4 % على الترتيب خلال سنوات الدراسة.

أما عن تطور عناصر الخصوم خلال فترة الدراسة فعرفت كل من الأموال الخاصة والديون طويلة الأجل، ارتفاع مستمر مسجلة في مجملها زيادة 10.25% سنة 2015 عما كانت عليه سنة 2014 وزيادة بنسبة 6.53 % سنة 2016 عما كانت عليه سنة 2015 في حين عرفت الديون قصيرة الأجل انخفاض من طفيف سنة 2015 بنسبة 3.51% ثم عاودت الارتفاع سنة 2016 مسجلة 49.43%

المطلب الثاني:حساب وتحليل مؤشرات التوازن المالي

1- حساب رأس مال العامل FR:[1]

يعكس رأس مال العامل الوضعية المالية للمؤسسة وهو " يمثل الأموال الدائمة غير المستعملة في إطار تمويل التجهيز ويستعمل التمويل الاحتياجات المتعلقة بدورة الاستغلال"

كما يمكن تعريفه على أنه " الحد الأدنى من رأس المال الواجب ثوره في المؤسسة لضمان استمرارية الانتاج".

وهو يشمل على عدة أنواع:

- رأس مال العامل الخاص FRP
- رأس مال العامل الإجمالي FRG
- رأس مال العامل الخارجي FRG

ويحسب بالعلاقة التالية:

[1] رضوان وليد عمار، أساسيات الغدارة المالية، دار المبينة، عمان الأردن، 1997،ص243.

من أعلى الميزانية:

رأس مال العامل= الأصول الدائمة CP– الأصول الثابتة AF

من أسفل الميزانية

رأس مال العامل = الأصول المتداولة AC– الديون قصيرة الأجل DCI

القصير لكن على المؤسسة أن تسعى إلى البحث عن صافي رأس مال العامل الأمثل بدلا من تجميد جزء كبير من السيولة النقدية وبالتالي ضياع فرص ربحية ممكنة.

1-1- حساب أنواع رأس مال العامل

- **رأس مال العامل الخاص FRP PROPRE:**

هو قيمة الأموال الخاصة المستخدمة في تمويل الأصول المتداولة ويتم حسبانه باستخدام إحدى المعادلات التالية

رأس مال العامل الخاص= الأموال الخاصة CPr – الأصول الثابتة AF
رأس مال العامل الخاص = رأس مال العامل FR– الديون طويلة الأجل DLT

كما هو موضح في الجدول أدناه

الجدول رقم (05): يمثل حساب رأس مال العامل الخاص

البيان	2014	2015	2016
الأموال الخاصة	1079986264.07	1227387210.76	1425297342.15
الأصول الثابتة	2909559423.73	2886190234.89	2948507450.37
رأس مال العامل الخاص	-1829573159	-1658803024	-1523210108
رأس مال العامل	1037731925	1465871430	1087994397
د.ط.أ	2867305084.57	3124674454.85	3211204505.31
رأس مال العامل الخاص	-1829573159	-1658803024	-1523210108

المصدر: من أعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المختصرة للمؤسسة .

التعليق: من خلال القيم المدونة في الجدول أعلاه لاحظنا أن رأس مال العامل الخاص يظهر بقيم سالبة (PrP> 0) خلال سنوات الدراسة الثلاثة، مما يدل على أن الأموال الخاصة تمول جزء فقط من الأصول الثابتة، مما يعني أن المؤسسة تعتمد أساسا على الديون (ديون قصيرة طويلة الأجل) في تمويل أصولها الثابتة والمتداولة.

- **رأس مال العامل الإجمالي FRG:**

ويعرف بأنه الحد الأقصى الذي يمكن لرأس مال العامل الوصول إليه، ويتم حسابه باستعمال إحدى العلاقات التالية.

رأس مال العامل الإجمالي= قيم الاستغلال+ قيم محققة Ds+ قيم جاهزة R

رأس مال العامل الإجمالي = رأس المال العامل FR+ الديون قصيرة الأجل DCT

الجدول رقم (06): يمثل رأس مال العامل الإجمالي لسنوات 2014-2015-2016.

البيان	2014	2015	2016
قيم الاستغلال	52110162.04	569951075.87	725092840.52
قيم محققة	1770391872	2177828444	29139249988
قيم جاهزة	297158957.48	219266706.28	292329449.04
رأس مال العامل	1593660992.25	2967046226.4	1931347278.51
رأس مال العامل	1037731925	1465871430	1687994397
د.ق.أ	1555929067.34	1501174795.77	2243352881.42
رأس مال العامل الإجمالي	2593660992	2967046226.4	193147278.5

المصدر: من أعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المختصرة للمؤسسة

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول أن رأس مال العامل الإجمالي قد ارتفع سنة (2015) مقارنة مع سنة (2014) بقيمة 2967046226.4 وهذا راجع لارتفاع قيم الاستغلال والقيم المحققة والجاهزة، وأما سنة (2016) فنلاحظ انخفاض في قيمة رأس مال العامل الإجمالي عما كان عليه في سنة (2015) بقيمة 1931347278.5 ويعود هذا إلى الانخفاض إلى ارتفاع ديون قصيرة الأجل.

- **رأس مال العامل الأجنبي FRE:**

بين حجم الأصول الأجنبية بالنسبة لمؤسسة (الديون) المستخدمة في تمويل المؤسسة (أصولها)، ويتم حسابه باستعمال إحدى العلاقات التالية:

رأس العامل الأجنبي =مجموع الديون = د.ط.أ DLT+ د.ق.أ.DCI
رأس مال العامل الأجنبي = رأس مال العامل الإجمالي FRG – رأس مال العامل الخاص FRP

كما هو موضح في الجدول أدناه

الجدول رقم (07) : يمثل حساب مال العامل الأجنبي.

البيان	2014	2015	2016
د.ط.أ	2867305084.57	3124674456.85	3211204505.31
د.ق.أ	1555929067.34	1501174795.77	2243352881.42
رأس مال العامل الأجنبي	4423234151	4625849249	3454557386
رأس مال العامل الإجمالي	2593660992.25	296706226.49	393134278.51
رأس مال العامل الخاص	-1829573159	-1658803024	-1523210108
رأس مال العامل الأجنبي	4423234151	4625843250	5454557386

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المختصرة للمؤسسة.

التعليق: من خلال الجدول نلاحظ زيادة قيمة رأس مال العامل الأجنبي سنة (2015) مقارنة بنسبة (2014) بقيمة 4625849250، مما يدل على زيادة ديون المؤسسة خلال هذه السنة.

- **احتياج رأس مال العامل BFR:**

وهو ثاني مؤشر من مؤشرات التوازن المالي ويرتبط أساسا بدورة الاستغلال فنشاط المؤسسة استغلال الذي يتميز بالديناميكية والحركة ويفرض عليها البحث عن جزء مكتمل يعالج الجانب السفلى للميزانية ويبرز جوانب تطورها وهو ما يسمى بـ " احتياج رأس مال العامل".

وبالتالي يمكن تعريفه: على أنه قسط أو جزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة ارتباطا مباشر ويتم حسابه باستخدام المعادلة التالية.

BFR= استخدامات متداولة- موارد متداولة =(المخزونات + الحقوق)-(د.ق.أ – تسبيقات بنكية ح/ 519

كما يبرز الجدول الأتي:

الجدول رقم (08): حساب رأس مال العامل.

البيان	2014	2015	2016
المخزونات	526110162.04	569951075.87	725092840.52
الحقوق	1770391872	2177828444	2913924988
د.ق.أ	1555929067.34	1501174795.77	2243352881.42
تسبيقات بنكية	00	00	00
BFR	740572967	1246604725	1395664948

المصدر: من إعداد طالبان بالاعتماد على الميزانية المنتصرة للمؤسسة.

التعليق: نلاحظ من خلال الدراسة أن افتتاح رأس مال العامل أي أن موارد المؤسسة لم تعطي احتياجاتها وهذا الاحتياج في تزايد مستمر خلال سنوات الدراسة بسبب النمو في رقم الأعمال

2- الخزينة TR.

هي الفرق بين الموارد المستعملة لتمويل نشاط المؤسسة والاحتياجات الناتجة من هذا النشاط خلال فترة زمنية وعليه فالخزينة هي مجموعة الأموال التي في حوزة المؤسسة لمدة دورية استغلالية ويشمل ما في القيم الجاهزة. أي تستطيع التعرف فيه فعلا من مبالغ سائلة خلال الدورة (1) وتحسب بالعلاقة التالية.

الخزينة= أصول الخزينة- خصوم الخزينة

الخزينة = القيم الجاهزة – مساهمات بنكية ح/ 519.

والجدول أدناه يوضح ذلك:

الجدول رقم (09): حساب الخزينة

البيانات	2014	2015	2016
القيم الجاهزة	297158957	219266706.28	292329449.04
مساهمات بنكية جارية	00	00	00
الخزينة	297158957.48	219266706.28	292329449.04
رأس مال العامل	1037731925	1465871430	1687994397
احتياج رأس مال العامل	740572967	1246604725	1395664948
الخزينة	297158958	219266706	292329449

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على الميزانية المختصرة للمؤسسة

التعليق:

من خلال الجدول يتضح لنا أن مؤشر الخزينة ظهر بقيمة موجب خلال سنوات الدراسة (2014-2015-2016)، وهي تشهد ارتفاعا من سنة لأخرى، حيث قي سنة (2014) كانت الخزينة 297958958 وفي سنة (2016) 292329449، أي أن الخزينة غير مثلى ويبقى على المسير المالي توظيف جزء كبير من الخزينة في أصول مربحة بدلا من تجسيدها في شكل أصول نقدية لا تدر ربحية. [1]

[1] مؤيد راضي خنفر، فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، دار الميسر للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة ، 2009، ص138.

المطلب الثالث: ملخص حول المؤسسة.

من خلال دراسة مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة خلال سنوات الدراسة (2014-2015-2016) تبين لنا أن المؤسسة في حالة توازن مالي نظرا لان بحوزتها صافي رأس مال العامل موجب وكافي لتغطية احتياجات رأس مال العامل، مما جعل رصيد الخزينة موجبا، إلا أن هذا التوازن يدل على أن المؤسسة لديها هامش أمان كبير من صافي رأس مال العامل فهو في تزايد مستمر يفوق الحاجة المؤسسة في إلا حل المنظور، وهو الأمر كذلك بالنسبة للخزينة ويبقى على المسير المالي البحث عن صافي رأس مال العامة الأمثل من خلال توظيف كامل السيولة حتى لا تقع المؤسسة في عسر مالي سواء كان فنيا أو حقيقيا، وعلى العموم فإن المؤسسة حافظت على قاعدة التوازن المالي، وكذلك بالنسبة لدائنها في الأجل القصير لا ينتابهم أي شكوك حول عدم قدرة المؤسسة على سداد التزاماتهم وبإمكان المؤسسة الحصول على ائتمان تجاري ومصرفي قصير الأجل، وذلك نظرا لتمتعها بالمثانة المالية، والجدول أدناه يوضح ذلك

الجدول رقم (10) جدول يلخص مؤشرات التوازن المالي

البيانات	سنة 2014	سنة 2015	سنة 2016
FR	1037731925	1465871430	1687994397
BFR	740572967	1246604725	1395664948
TR	297158958	219266706	.292329449

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الميزانية المختصرة للمؤسسة

إن دراسة وتحليل الميزانية المالية للمؤسسة يعطي صورة مؤقتة للوضعية المالية التي تمر بها، وهنا وجب استخدام بعض المؤشرات المالية لتحليل المركز المالي للمؤسسة بصورة دقيقة والوصول بها إلى حالة التوازن.

رغم ما حققته مؤسسة باتيمتال من ايجابيات إلا أنها لم تقم بالاستغلال الفائض في الخزينة للحصول على خزينة مثلى وهو ما تعتبره تكديس الأموال دون فائدة، لدى فيجب استغلال وتوظيف هذه الأموال لتعظيم عوائدها.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق يمكن القول أن نظام التدقيق الداخلي المعتمد في مؤسسة باتيميتال تتم من خلاله عملية متابعة لمختلف الأنشطة بالمؤسسة لمنع حدوث الأخطاء و اكتشاف ذلك ان لم يكن منعه ممكن و العمل على تصحيحه ان حصل فعلا والتأكد من حسن سير العمل فصميم عملية التدقيق هو التأكد من انجاز كافة الأنشطة في المؤسسة كما هو مطلوب اتجاه تحقيق الأهداف مع الحفاظ على استمراريته بين المؤسسات.

أما بالنسبة لمصلحة الأمن والسلامة فنجدها تعمل على الوصول الى هدفها المسطر من خلال تجنب مختلف المخاطر التي يمكن أن تكون عائق أمامها وتطبيق القواعد من أجل السلامة في العمل وهذا بمساعدة المدقق الداخلي من خلال تقديم التأكيد المعقول لأن مخاطر المؤسسة تدار بفعالية وكفاءة

خاتمة

حتى تبقى المؤسسة محافظة على بقائها واستمرارها وجب عليها وضع نظام التدقيق الداخلي الفعال ليكون بحماية حقوق المؤسسة وموجوداتها من مختلف أعمال التلاعب وإلا هما ويضمن سير عملياتها وسلامة العمليات المحاسبية والوثائق المالية من حالات الأخطاء والغش والتزوير.

تظهر أهمية التدقيق الداخلي في المؤسسات لما لها من تأثير مباشر على السير الحسن لأنظمة التدقيق المطبقة وأداة في يد الإدارة العليا للمؤسسة تعمل على مدى الإدارة بالمعلومات لمستمرة فيما يتعلق بدقة أنظمة التدقيق الداخلي وكفاءة التي بها تنفيذ الفعلي للمهام وتحسين فعالية النظام بما يخدم مصالح المؤسسة.

إن قوة أو ضعف نظام التدقيق الداخلي وسهولة أو صعوبة إمكانية التواطؤ بين الموظفين يعتبر من أهم محددات اكتشاف الخطأ أي أن فعالية النظام تكمن في منع حدوث الخطأ ولا تضيع الوقت في البحث عنه.

1- نتائج الدراسة:

بعد تحليل مؤشرات التوازن المالي واختبار الفرضيات توصلنا الى النتائج التالية:

- **الفرضية الأولى:** هناك علاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر للمؤسسة الاقتصادية بعد اختبارها وتحليلها تم إثبات صحتها حيث تبين من خلال الميزانية المالية المختصرة للسنوات 2014-2015-2016 فقد كانت على التوالي 5503220415 و 5853326461.38 و 6879854728.88 وهذا بالنسبة للخصوم، أما بالنسبة للأصول فهي على التوالي: 5503220415.98 و585323646.38 و 6879854728.88 وهذا يعكس الصورة بالنسبة للسنة الأولى فقد لاحظنا اختلافا طفيفا .

أما في السنوات 2015-2016 فقد كانت متعادلة.

- **الفرضية الثانية:** يوجد دور للتدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية وبعد اختبارها وتحليلها تم إثبات صحتها وتبين لنا من خلال تطور الميزانية والوزن النسبي للسنوات 2014-2015-2016، حيث أن التطور النسبي بين السنوات (2014-2015)، (2015-2016) على التوالي 6.36، 17.54 وهو يعادل مجموع الخصوم وهذا ما يشير الى أن المؤسسة في حالة جيدة وبعيدة عن الخطر.

- **الفرضية الثالثة:** تساهم أنشطة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر بالمؤسسة الاقتصادية وبعد اختبارها وتحليلها تم إثبات صحتها وهذا من خلال دراسة وحساب مؤشرات التحليل مؤشرات التوازن المالي، فمن خلال حساب رأس المال العامل الخاص تبين لنا أن المؤسسة تمول جزء فقط من أموالها الخاصة وهي تعتمد أساسا على الديون طويلة وقصيرة الأجل، ومما سبق ودرسناه نلاحظ أن المؤسسة على سداد التزاماتهم في تطبيق نظام الرقابة الداخلي بصفة جيدة ومستمرة وخالية من الأخطاء.

2- اقتراحات الدراسة:

بناء على النتائج السابقة وبهدف تشخيص دور التدقيق الداخلي نذكر مايلي:

- ضرورة فحص وظيفة التدقيق الداخلي من قبل أطراف خارجية تتوافر لديهم الخبرة اللازمة من أجل ضمان أدائها بمستوى يخفف الرضا لأصحاب المصالح.
- العمل على زيادة الاهتمام بوظيفة التدقيق الداخلي وتفعيل دورها بما يضمن استقلاليتها وموضوعي وكفاءة وفعالية عملياتها لما لها من أثر ايجابي في دعم إدارة المخاطر.

- تقديم الدعم للمدقق الداخلي من خلال توفير معلومات اللازمة والتصدي للعراقيل التي تواجهه في أداء مهامه.

3- أفاق الدراسة:

توصي الدراسة بضرورة قيام الباحثين بإجراء المزيد الدراسات المتعلقة بموضوع تطبيق التدقيق الداخلي من أجل اكتشاف الأخطاء في المؤسسة وذلك من خلال:

- التدقيق الداخلي كإستراتيجية لإدارة المخاطر في المؤسسة
- واقع التدقيق الداخلي في اكتشاف الأخطاء في المؤسسة على مستوى مؤسسات ولاية عين الدفلى.

4- نتائج المتوصل إليها.

من خلال استعراض معطيات الدراسة في جانبيها النظري والتطبيقي ثم استخلاص بعض النتائج منها ما يلي:

- إدراك العديد من ذوي الاهتمام بالتدقيق الداخلي سواء للممارسين منهم والأكاديميين للدور الحديث الذي يلعبه التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر والحاجة الماسة لتفعيل العاملين في البيئة الجزائرية.
- هناك إدراك لدى إدارة التدقيق الداخلي بأهمية إدارة المخاطر المؤسسة الاقتصادية وأهمية وضع إجراءات تدقيق تأخذ في الحسبان المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة.
- تحتل مؤسسة باتيمتال مكانة هامة في ولاية عين الدفلى.

قائمة المراجع

1-المراجع

أ- المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1- أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، إدارة المخاطر والتأمين، دار حامد للنشر والتوزيع،ط1، عمان، الأردن، 2007.

2- حجازي، وجدي حامد، أصول المراجعة الداخلية، مدخل عملي تطبيقي، الإسكندرية، دار تعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2010.

3- خالد وهيب الراوي، إدارة المخاطر المالية، ط1، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

4- خلف عبد الله الواردات، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية، ط1، مؤسسة الوراقة للنشر والتوزيع عمان، 2006.

5- الذنبيات علي عبد القادر، تدقيق الحساب في ضوء المعايير الدولية النظرية والتطبيق، ط1، مكتبة وطنية ، الأردن، 2010.

6- رضوان وليد عمار، أساسيات الغدارة المالية، دار المبينة، عمان الأردن، 1997.

7- سيد الهواري، الإدارة المالية والتمويل طويل الأجل، دار الجيل للطباعة ، عمان، 1985.

8- عبد الفتاح السحن ، سمير كامل، الرقابة والمراجعة الداخلية ، الدار جامعة الجديدة، مصر، 2001.

9- عبد المال حماد، إدارة المخاطر، دار الجامعة الإسكندرية، 2007.

10- عبدلي أحمد أبوبكرن وليد اسماعيل السيفو، إدارة الخطر والتأمين، دار البازوري للعلمية للنشر والتوزيع، 2009.

11- فاتن حنا كيرزان، مساهمة التدقيق الداخلي في تطبيق الحوكمة في المصارف السورية العامة والخاصة (دراسة مقارنة) المنارة، المجلد 19، العدد04، 2013، تاريخ تسلم البحث:2013/04/17 تاريخ قبوله للنشر:2013/07/14 سوريا.

12- فتحي رزق الله السوافري، أحمد عبد المالك محمد، دراسات في الرقابة والمراجعة الداخلية، الدار الجامعة، مصر، 2003/2002.

13- محمد السيد سرايا، أصول المراجعة والتدقيق الشامل، إطار النظري، المعايير والقواعد، مشاكل تطبيق العمل.

14- محمد السيد سرايا، أصول المراجعة والتدقيق الشامل، الإطار النظري المعايير والقواعد مشاكل تطبيق العمل ، مكاتب الجامعي الحديث، مصر، 2008.

15- محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، الإسكندرية، الدار الجامعية للنشر، 2000.

16- محمد عبد الفتاح باغي، الرقابة في الإدارة العامة، ط2، وائل للنشر ، عمان، 2013.

17- مهند حنا، نقولا عيسى، إدارة المخاطر المحافظ الائتمانية، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

18- المؤسسة العامة لتعليم الفني والتدريب المهني والادارة العامة لتصميم وتطوير المناهج، كتاب مراجعة ورقابة الداخلية، المملكة العربية السعودية..

19- مؤيد راضي خنفر، فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، دار الميسر للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة ، 2009.

20- وجدي حامد حجاري، أصول المراجعة الداخلية، مدخل علمي تطبيقي، دار تعليم جامعي، مصر، 2010.

ثانيا: المجلات:

1- بلعزوز بن علي، استراتيجية إدارة المخاطر، مجلة الباحث، جامعة الشلف، العدد 07، الجزائر، 2009.

2- سامح رفعت أبو زحل، إيمان أحمد محمد رويحة، دور أنشطة المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين المصرية، مجلة المحاسبة والمراجعة AUJAA، العدد 58، مصر، يوم 23 ماي 2013.

ثالثا: الأطروحات والرسائل

1- سمير رزيق، إدارة مخاطر التمويل في البنوك، رسالة ماجستير، جامعة شلف، دفعة 2011.

2- شادي صالح البرجيمي، دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر، رسالة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، جامعة دمشق، 2012م.

3- عبدلي لطيفة دور مكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته SCIS سعيدة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص إدارة الأفراد وحوكمة الشركات، جامعة أبي بكر قايد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2011، 2012.

4- محسن محمود، مدى الاعتماد المدققين الخارجيين على المدققين الداخلين في تقييم نظام الرقابة الداخلية، رسالة ماجستير غير منشورة، فلسطين لجامعة إسلامية، غزة، 2011.

5- مونة هجيرة، واقع المراجعة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية، من منظور إدارة المخاطرن مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي ، تخصص: تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة قصدي مرباح، ورقلة، كلية العلوم، 2014.

6- وليد علي بوخمادة" المراجعة الداخلية ودورها في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات" ، مذكرة للحصول على شهادة الماجستير تخصص المحاسبة، الجامعة العربية الألمانية، للعلوم والتكنولوجيا كولونيا، ألمانيا، 2013.

ب- المراجع باللغة الأجنبية

1- Kharlassi Reda, Les opplications de L'audit Interme,editions Houma, Alger'2010.

2- The insitit of intormal arditors , imtomational standards for the professional practise of intremal audit standards.

3- The institute of internal auditor of it, 2010.